الأمم المتحدة

A/74/677

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 118 من جدول الأعمال

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 284/72، إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز شباط/فبراير 2020، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك اقتراحات لكي تنفذ منظومة الأمم المتحدة هذه الاستراتيجية في المستقبل. ويكمل هذا التقرير تقرير الأمين العام، وفقا للتكليف الصادر في القرار نفسه، المعنون ”الخيارات المتعلقة بسُبُل تقييم تأثير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتقدم المحرز في تنفيذها من قِبَل منظومة الأمم المتحدة“ (A/73/866).

2 - فلقد أصبح الإرهاب أحد أخطر التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعمال حقوق الإنسان العالمية. وهو يهدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في العديد من الدول الأعضاء ويحبس بعضها الآخر في حلقة مزعزعة للاستقرار. وتوحُّد المجتمع الدولي يتيح، على أفضل وجه، تقديم الدعم للبلدان المتضررة، وتعزيز القدرات المؤسسية والاجتماعية على مواجهة الإرهاب.

3 - وتواصل كيانات الأمم المتحدة، من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ حلول تراعي جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي تتضمن ما يلي: (أ) تدابير لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ (ب) وتدابير لمنع الإرهاب ومكافحته؛ (ج) وتدابير لبناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته

030320 200220 20-01870 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ (د) وتدابير لضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفهما الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب.

ثانيا – المشهد المتغير للإرهاب على الصعيد العالمي

4 – في أعقاب فقدان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) السيطرة على مناطق في الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس 2019، أعاد هذا التنظيم تشكيل نفسه كشبكة سرية في الجمهورية العربية السورية، كما حدث بعد فقدانه السيطرة على مناطق في العراق في عام 2017. وعلى الرغم من أن مستوى العنف المتصل بتنظيم الدولة الإسلامية انخفض بوجه عام، فإنه ظل يشكل تهديدا كبيرا وغيّر من أساليبه القتالية مستخدما أساليب المتمردين ومواصلا شن هجمات في مختلف أنحاء البلد. وفي المناطق النائية من العراق، واصل تنظيم الدولة الإسلامية شن هجمات على نقاط التفتيش الرسمية والهياكل الأساسية والمسؤولين. ولا تزال الظروف التي غذت قدرة تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة على اجتذاب الأتباع في جميع أنحاء العالم قائمة ولا تزال تُستغَل.

5 – ويستتبع منع عودة ظهور هاتين الجماعتين بالضرورة التصدي للتحديات المتشعبة الأمنية والقانونية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية. وتشمل بعض الأمثلة الملموسة تأمين وتبادل الأدلة المقبولة لضمان المساءلة عن الجرائم الإرهابية، ودعم حقوق الضحايا واحتياجاتهم، وإعادة تأهيل المناطق المحررة، ومعالجة وضع الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين يشتبه في ارتباطهم بالجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة والموجودين حاليا في المخيمات ومرافق الاحتجاز، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب ومعاليهم. وتحتاج الدول الأعضاء أيضا إلى وضع برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تمتثل لحقوق الإنسان وتراعي السن ونوع الجنس بهدف منع المزيد من تغذية نزعة التطرف أو العودة إلى الإجرام. وهذا أمر أساسي لأنه من المتوقع أن يتم الإفراج عن آلاف مرتكبي جرائم الإرهاب من السجن في السنوات المقبلة بعد قضاء مدة عقوبتهم. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يظل متيقظا للدوافع والظروف الجديدة التي يمكن أن تفضي إلى الإرهاب، مثل أثر تغير المناخ.

6 – وعلى الرغم من أن المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة يواصلون مفاقمة العنف في أفغانستان والعراق والجمهورية العربية السورية، وتأجيج النزاع في عدد من البيئات الإقليمية، بما في ذلك في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإن عدد الهجمات الدولية أصبح أقل تواترا. ويعكس ذلك جزئيا تركيز تنظيم الدولة الإسلامية حاليا على إعادة تشكيل نفسه، بدلا من التركيز على قدراته على تنفيذ العمليات الخارجية. وهو ناتج أيضا عن الجهود المبذولة في مجالات الاستخبارات وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية والتعاون فيما بين الدول الأعضاء على مدى السنوات الماضية، على نحو ما شجعت عليه الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

7 – ومع تحول تنظيم الدولة الإسلامية إلى أساليب قتال سرية وتمردية، سيتعين في معظم الحالات الانتقال من جهود الرد العسكري إلى رد يركز على استجابات إنفاذ القانون للكشف عن النشاط الإرهابي ومنعه ومكافحته. وسيكون التعاون الدولي أساسيا، بما أن تنظيم الدولة الإسلامية يحافظ على طموحاته على الصعيد العالمي، ولا يزال يتبجح بوجود فروع إقليمية له في أفريقيا وآسيا. وهو يشجع على إعلان الولاء له ويحرض على شن هجمات في جميع أنحاء العالم للحفاظ على سمعته. ولا يزال تنظيم القاعدة أيضا قادرا على الصمود كشبكة عبر وطنية، ولكنه يركز أكثر على النزاعات المحلية، بما في ذلك

في الجزء الشمالي الغربي من الجمهورية العربية السورية وفي أفغانستان واليمن والصومال ومنطقة الساحل، مستغلا الأقاليم ذات الحكم الضعيف والمظالم والتوترات المحلية.

8 - وبناء على ذلك، يواجه المجتمع الدولي الآن تهديدات من تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة تتسم بالتنوع وتتخذ بصورة متزايدة صبغة محلية، مع زرع فروع إقليمية متمكِّنة وبذل جهود مشتركة على الإنترنت للحض على التعبئة المحلية وشن هجمات عن بعد. وفي بعض المناطق دون الإقليمية، على غرار منطقة الساحل وغرب أفريقيا، يبدو أن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية يتعاونان لتقويض الدول الهشة، وإثارة الانقسامات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، وخلق فراغات يمكنهما استغلالها. ثم إن تزايد الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة يضيف المزيد من التعقيد إلى هذا المشهد الحافل بالتهديدات.

9 - وعلى الرغم من أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية كان محدودا، فلا تزال هناك مخاوف بشأن احتمال انتقالهم إلى مناطق الاستقرار الهش. وتسلط الدول الأعضاء الضوء أيضا على خطر الإرهابيين المحليين وتغذية نزعة التطرف لدى الأشخاص المنفردين، ولا سيما عن طريق الإنترنت وفي السجون. ويزداد هذا الأمر تعقيدا بسبب ضعف الأهداف غير المحصنة أمام الهجمات المنخفضة التكنولوجيا والمنخفضة التكلفة التي لا يكاد يتسنى اكتشافها مسبقا، بما في ذلك الهجمات التي تستخدم المركبات والأسلحة البيضاء والأسلحة الصغيرة والمتفجرات المتاحة بسهولة.

10 - وفي الوقت نفسه، يستخدم الإرهابيون أيضا لتحقيق أهدافهم التكنولوجيات الجديدة على النحو التالي: جمع الأموال من خلال العملات المشفرة؛ وتغذية نزعة التطرف باستخدام منصات وسائط الإعلام الاجتماعية ومجتمعات ألعاب الفيديو على الإنترنت؛ والتجنيد من خلال الشبكة الخفية، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة.

11 - ويتعين على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بالتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه. فالتهديد المتزايد من جانب تلك الجماعات اليمينية المتطرفة والاستعلائية ذات الدوافع العنصرية والعرقية والسياسية والعقائدية، التي تلجأ إلى الأساليب الإرهابية، ولا سيما ضد الأقليات، يثير قلقا متزايدا. وانتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف اللذين ينطويان على كراهية الأجانب ومعاداة السامية وكراهية المسلمين والتزمُّت وكراهية النساء، ينذران بالخطر. واستهداف المواقع الدينية والثقافية وغيرها من المواقع الرمزية لإلحاق إصابات جماعية وغرس الخوف أمر بغيض بشكل خاص.

ثالثا - التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

12 - لقد بذل العديد من الدول الأعضاء جهوداً كبيرة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب منذ آخر استعراض لها في يونيه/حزيران 2018. وتلقت الأمانة العامة تقارير من 44 دولة

من الدول الأعضاء[1] وخمس منظمات إقليمية[2] بشأن تنفيذها للاستراتيجية، وهذه التقارير متاحة للدول الأعضاء لدى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بناء على طلبها. وتلقت الأمانة أيضا تعليقات من 55 منظمة من منظمات المجتمع المدني بشأن جهودها الرامية إلى دعم الاستراتيجية واقتراحات لتنفيذها في المستقبل، بما في ذلك توصيات لمنظومة الأمم المتحدة.

13 - وقد دعم العديد من الكيانات المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية، وقُدِّمت تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء عن الجهود التي تبذلها هذه الكيانات[3]. وتلقت الأمانة العامة مساهمات من 25 كيانا من هذه الكيانات من أجل هذا التقرير. ويسلط هذا الفرع الضوء على بعض الأمثلة على جهودها، وترد معلومات إضافية في المرفق الثاني.

ألف - الركيزة الأولى: التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب

14 - واصلت منظومة الأمم المتحدة الترويج بنشاط لنهج شامل تعالج فيه الدول الأعضاء طائفة واسعة من الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، والإسهام في وضع هذا النهج، على النحو الذي حددته الجمعية العامة. وقد استندت هذه الجهود إلى الركائز الثلاث لعمل المنظمة - السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان - وتعززت بالإصلاحات التي أدخلها الأمين العام.

15 - ولا يزال عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب يسترشد بفريق عامل مخصص لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بتوجيه استراتيجي من فريق العمل الرفيع المستوى المعني بمنع التطرف العنيف التابع للأمين العام. ومنذ عام 2016، دعمت منظومة الأمم المتحدة 26 دولة من الدول الأعضاء ومنظمتين إقليميتين في وضع خطط عمل وطنية أو إقليمية خاصة بها، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة.

16 - وعلى وجه الخصوص، حدد اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب 105 مشاريع أنجزها 20 كيانا من كيانات الأمم المتحدة منذ عام 2016 (271 مشروعا بصدد التنفيذ حاليا، و 87 مشروعا من المقرر أن تنفذ) لدعم الدول الأعضاء في منع ومكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. وتشمل المشاريع المنجزة والجارية 101 مشروع عالمي و 124 مشروعا إقليميا و 151 مشروعا وطنيا استفادت منها مباشرة 102 دولة من الدول الأعضاء. وهي تغطي جميع المجالات السبعة ذات الأولوية في خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

(1) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا، وبوروندي، وبولندا، وبيلاروس، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسودان، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصين، والعراق، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقطر، وكمبوديا، وكندا، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، ومولدوفا، وميانمار، والنمسا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

(2) رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(3) التقارير نصف السنوية التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612)، وتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عملا بقرارها 241/72 المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ (A/74/195).

باء – الركيزة الثانية: تدابير منع الإرهاب ومكافحته

17 – كثفت الكيانات المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من مشاركتها مع الدول الأعضاء بشأن عدد من الأولويات المتعلقة بالركيزة الثانية، بما في ذلك تعزيز إنفاذ القانون ومراقبة الحدود، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف الضعيفة، ومكافحة تمويل الإرهاب.

18 – وفي أيار/مايو 2019، أعلن الأمين العام عن بدء تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المتعدد الوكالات لمكافحة سفر الإرهابيين، بقيادة مكتب مكافحة الإرهاب مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، لمساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات اللازمة للكشف عن الجرائم الإرهابية والجرائم الخطيرة ومنعها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، باستخدام بيانات السفر وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وباحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد طلبت رسميا إحدى وثلاثون دولة من الدول الأعضاء الاستفادة من هذا البرنامج.

19 – وواصلت منظمة الطيران المدني الدولي العمل مع الدول الأعضاء والدوائر الصناعية لكفالة تنفيذ معايير الطيران المدني الدولي والممارسات والسياسات الموصى بها لمنع أعمال التدخل غير المشروع وتعزيز أمن الطيران المدني العالمي. وتعاونت منظمة الطيران المدني الدولي أيضا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية بشأن عناصر ''الشحن الجوي'' لبرنامج مراقبة الحاويات من أجل بناء قدرات متخصصة في مجال تقييم المخاطر وتدريب الدول الأعضاء على تحسين ضوابط الرقابة على الشحن في المطارات الدولية.

20 – وتعاون مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب مكافحة الإرهاب مع الإنتربول في إعداد دليل مشترك بشأن استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وفي بناء قدرات عدة دول أعضاء في آسيا على استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية للتعرف على هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحقيق معهم.

21 – وقدم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدعم لفريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للمساعدة على تنفيذ خطة عملياتية إقليمية لمكافحة تمويل الإرهاب. ووضع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة اللمسات الأخيرة على مجموعة أدوات للسياسات العامة بعنوان ''ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب'' التي نشرها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

جيم – الركيزة الثالثة: التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وإلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد

22 – واصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التنسيق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى في المرحلة الثالثة من دعم خطة العمل المشتركة لتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وقدم المركز أيضا الدعم لتنفيذ مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، المقدَّمة لمالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشرع المركز ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شراكة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي،

في تنفيذ برنامج تعزيز القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف لدعم الدول الأعضاء في وسط وجنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، شرع المركز في تنفيذ مشروع متعدد السنوات لدعم مجلس وزراء الداخلية العرب في وضع وتنفيذ رؤية أمنية عربية تستند إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

23 - وخلال العامين الماضيين، أنجز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة 40 مشروعا لبناء قدرات الدول الأعضاء، في إطار ولايته، ولا يزال 46 مشروعا آخر قيد التنفيذ، وبدأ تنفيذ 4 مشاريع جديدة أو هي في انتظار الحصول على التمويل. ومن بين المشاريع التسعين، ثمة، من حيث النطاق، 12 مشروعاً عالمياً، و 57 مشروعاً إقليمياً، و 21 مشروعاً وطنياً. فعلى سبيل المثال، أنجز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشروعا مشتركا مدته ثلاث سنوات مع الإنتربول لتعزيز قدرة السلطات الوطنية في بنغلاديش وكازاخستان ومنغوليا والهند على تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب واعتراضهم من خلال تحسين إدارة المعلومات.

24 - وقدم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الدعم للجهود المحلية المبذولة في العراق لمساءلة تنظيم الدولة الإسلامية عن طريق جمع الأدلة على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المحتملة التي ارتكبتها الجماعة في العراق، وحفظ هذه الأدلة وتخزينها. ومن خلال التعاون مع السلطات العراقية، نجح الفريق أيضا في تيسير تقديم الأدلة على جرائم تنظيم الدولة الإسلامية أمام المحاكم في بلدان ثالثة.

دال - الركيزة الرابعة: التدابير الرامية إلى ضمان حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفهما الركيزتين الأساسيتين لمكافحة الإرهاب

25 - تواصل منظومة الأمم المتحدة الدعوة بقوة إلى احترام جميع تشريعات الدول الأعضاء وسياساتها واستراتيجياتها وممارساتها لمنع الإرهاب ومكافحته وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. ومن الأمور المشجعة بوجه خاص إحراز تقدم في إدماج المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني والشباب والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وضحايا الإرهاب في عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب بوصفها اعتبارات شاملة لعدة قطاعات.

26 - ويشير تقريري المعنون الخيارات المتعلقة ”بسُبُل تقييم تأثير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتقدم المحرز في تنفيذها من قِبَل منظومة الأمم المتحدة“ (A/73/866) إلى المساهمات الحاسمة التي قُدمت في إطار الولايات والموارد المتاحة من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وولاية المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والتي تشكل جميعا جزءاً من اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

27 - وفي تموز/يوليه 2018، أنشأ مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب برنامجا شاملا لدعم ضحايا الإرهاب بهدف التضامن مع الضحايا، والارتقاء بدعم وتعزيز حقوقهم وإسماع أصواتهم من أجل الإسهام في القدرة على الصمود والوقاية. وأصدر المركز بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي سلسلة وثائقية تشمل

موجزات عن الناجين من الهجمات الإرهابية وجهودهم لتحويل تجربتهم المأساوية إلى عمل إيجابي. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أيضاً قيادة جهود اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بضحايا الإرهاب والإعداد لإحياء اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في 21 آب/أغسطس 2018 و 2019.

رابعا – إيلاء الأولوية لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب: بناء المرونة المؤسسية والاجتماعية

28 – إن خطر الإرهاب متعدد الأوجه ومتغير ودائم. وللتصدي له، من الضروري التركيز على بناء مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام والرخاء، وتقوم على سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولا غنى عن الاستجابات الحازمة والمتناسبة في مواجهة التهديدات الإرهابية. ومع ذلك، ينبغي لتلك الاستجابات أن تُستكمل باستثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل في مجال الوقاية وتطوير القدرة على الصمود. وتحتاج الدول الأعضاء إلى مؤسسات قوية وإدارة فعالة لحرمان الإرهابيين ومؤيديهم الإجراميين من إيجاد حيز للعمل وتقديمهم إلى العدالة.

ألف – منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

29 – من الأهمية بمكان التصدي لانتشار التطرف العنيف بهدف الحد من تهديد الإرهاب على المدى الطويل. كما إنه أحد أكثر التحديات تعقيدا بالنسبة للحكومات والمجتمعات ككل. وثمة حاجة إلى بذل جهود متواصلة ومتعددة الأبعاد وسياقية لتفادي توجّه النساء والرجال والفتيات والفتيان نحو الإرهاب بسبب أحكام الإدانة أو الظروف أو الإكراه.

30 – وقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن هذه الحتمية وأوصى كل منهما بمجموعة من المجالات ذات الأولوية، مثل حل النزاعات بطريقة لا عنفية، والتعليم، والتصدي لخطاب الإرهاب. وشددا على ضرورة إشراك عدد كبير من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشباب والنساء والأسر والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والثقافيين والمجتمعات المحلية. وتقدم خطة العمل لمنع التطرف العنيف توصيات إضافية واسعة النطاق بموجب ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى النظر في تنفيذها، وفقا لأولويات هذه الدول والسياقات الخاصة بها، بدعم من الأمم المتحدة.

31 – وتسعى منظومة الأمم المتحدة جاهدة إلى الاستجابة لطلبات الدعم المتزايدة الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي تتخذ خياراً استراتيجياً بالتركيز على الوقاية. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز النُهُج الشاملة التي تراعي السن ونوع الجنس والسياقات المحلية. ويتعين أن تتحول الجهود من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية نحو اتخاذ إجراءات منسقة ومؤثرة على أرض الواقع. ولتحسين الفعالية، يلزم استخدام المزيد من الابتكار، مثل استخدام التصورات السلوكية أو الرياضة أو التعاون مع قطاع الترفيه، فضلا عن استخدام الأدلة التجريبية والتقييم. وينبغي أيضا إدماج هذه الجهود في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وخطة الحفاظ على السلام وحقوق الإنسان. وسيوفر هذا النهج الشامل نموذجا أكثر إيجابية وشمولا واستدامة، يتم بموجبه تمكين الشباب والمجتمعات المحلية والاستثمار فيهم كشركاء بدلا

من اســـتهدافهم كفئات خطرة؛ ويتم تعزيز نقاط القوة والتماســـك الاجتماعي للناس إزاء خطر انجذابهم للعنف عوضاً عن التصدي فقط لنقاط الضعف التي يعانون منها.

باء – الدفاع عن حقوق ضحايا الإرهاب ودعم احتياجاتهم

32 – ينبغي أن يكون التصدي لمحنة جميع ضحايا الإرهاب، بمن فيهم الأطفال وضحايا العنف الجنسي والجنساني، في صميم الجهود الشاملة لمكافحة الإرهاب. والدفاع عن حقوقهم وتلبية احتياجاتهم أساسيان لاستعادة كرامتهم، ورفض تجريدهم من الإنسانية المتأصل في الإرهاب، وبناء قدرة المجتمع على الصمود. والزخم الذي أُنشئ على مدى العامين الماضيين لدعم الضحايا، بما في ذلك اعتماد قرار الجمعية العامة 165/72 بشـــأن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضـــحايا الإرهاب وإجلالهم، والقرار 305/73 بشـــأن تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب، من الأمور المشجعة. واتخاذ هذين القرارين، وتشكيل مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب بين الدول الأعضاء[4]، هما بمثابة آليتين رئيسيتين لتعزيز جهودنا الجماعية الهادفة إلى إبراز معاناة الضحايا من الناحية الإنسانية وإحراز تقدم نحو العدالة.

33 – ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لدعم الضـــحايا، وهو ما يمثل أحد مجالات التركيز ذات الأولوية بالنســـبة لمنظومة الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى أن تكون الســـياســـات الوطنية لمنع الإرهاب ومكافحته أكثر تركيزا على الضحايا وأن تشدد على دور الضحايا في منعه. ويلزم تعزيز المشهد التنظيمي للضحايا وحماية حقوقهم في النظم القانونية الوطنية. وللتغلب على صدمات الضحايا والسماح بإعادة تأهيلهم، لا بد من الاستماع إليهم ودعمهم.

34 – وسيوفر المؤتمر العالمي الأول لضحايا الإرهاب، الذي سيعقد في 30 حزيران/يونيه 2020 خلال ”أســـبوع مكافحة الإرهاب“ الثاني في الأمم المتحدة، منبرا للدول الأعضـــاء لمعرفة المزيد عن تجارب الضـــحايا واحتياجاتهم وكيفية التصـــدي لها من خلال تنفيذ القرار 305/73. كما ســـيمثل فرصـــة للأمم المتحدة لرسم طريق للمضي قدماً نحو تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الضحايا ودعم احتياجاتهم.

جيم – تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية

35 – يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تدعو بقوة وإلحاح أكبر إلى حماية ســـيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيزهما بوصفهما الركيزة للأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ولا تزال تصورات المفاضلة بين الأمن وحقوق الإنسان قائمة، ويمكن لها أن تؤجج المظالم، وتصب في مصلحة الخطابات والاستراتيجيات الإرهابية، وبالتالي نشر التطرف.

36 – وتسهم تدابير مكافحة الإرهاب، عند تطبيقها بصورة تعسفية أو غير مبررة أو غير متناسبة، في تقليص الحيز المدني. وهي تُعرِّض للتهديدات والقيود غير القانونية وغيرها من الانتهاكات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مثل المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وهي الجهات نفسها التي تقدم مساعدة ضرورية للتصدي للظروف المفضية إلى الإرهاب. وفي بعض الحالات، ولا سيما في حالات النزاع المسلح، تؤثر تدابير مكافحة الإرهاب تأثيرا ســـلبيا على العمل الإنســـاني المبدئي، مما يفاقم من أوجه ضـــعف المحتاجين ويخدم الخطاب الإرهابي.

(4) تشترك في رئاستها إسبانيا وأفغانستان.

37 - ويلزم العمل بصورة جماعية وإيجاد سبل جديدة للتصدي لهذه التحديات بطريقة تعيد تأكيد شرعية الدول الأعضاء وتعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. ويمثل وضع إطار قانوني وسياسي متين وشفاف، يوفر المساءلة وفقا لجميع الالتزامات القانونية الدولية، أمراً أساسياً لمكافحة الإرهاب بفعالية. وفي هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية لتعزيز قدرات الهيئات القضائية والبرلمانات. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في إطار الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أن الالتزام وتوفير الموارد الكافية ضروريان بصفة خاصة لتنفيذ مشاريع مؤثرة في الميدان.

38 - وينطبق ذلك بصفة خاصة على حماية حقوق الإنسان للمرأة. وقد أشرت في تقريري الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800) إلى الأثر غير المتناسب والمدمر للإرهاب على حقوق النساء والفتيات وقدرتهن على تدبّر أمورهن بأنفسهن، مما يقوض قدرة التحمل بصفة عامة في المجتمعات المحلية. ولا بد من زيادة فهم كره النساء والادعاءات الجنسانية الكاذبة التي تقوم عليها خطابات الإرهابيين وتكتيكاتهم وأهدافهم، والعنف الجنساني الذي يصاحب ذلك في كثير من الأحيان، ومعالجتها على وجه الخصوص.

دال - تعزيز أمن الحدود والسفر

39 - يواصل الإرهابيون استغلال الثغرات في أمن الحدود وإدارتها، ولا سيما في المناطق النائية وتلك التي يصعب الوصول إليها والقليلة السكان. وفي حين أُحرز تقدم كبير في تعزيز أمن الطيران، تواجه العديد من الدول الأعضاء تحديات حادة في إدارة الحدود البرية والبحرية. ويسمح ذلك للإرهابيين والمجرمين، الذين يعملون أحيانا بالتنسيق فيما بينهم، بالسفر وتهريب الأشخاص والبضائع، بما يشمل الأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية والتحف الثقافية.

40 - ومن ثم، فإن تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال أمن الحدود وإدارتها من أجل كفالة المراقبة الفعالة يظل أولوية بالنسبة لمكافحة الإرهاب، مع السعي في الوقت نفسه إلى تيسير الحركة المشروعة للأشخاص والسلع اللازمة لازدهار المجتمعات. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون والاستثمار لوضع أطر قانونية وسياسية، ومعايير وهياكل أساسية قابلة للتشغيل البيني، ولتدريب الموظفين المعنيين.

41 - وتشمل الأولويات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب دعم الدول الأعضاء في الارتقاء بقدراتها على الاستفادة من أدوات الإنتربول وقواعد بياناتها، والمعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسمائهم، فضلا عن الاستخدام المسؤول للبيانات البيومترية وقوائم المراقبة. وبالمثل، يلزم بذل جهود متواصلة لمساعدة الدول الأعضاء على القضاء على إمدادات الأسلحة الموجهة إلى الإرهابيين، التي تشكل عاملا مضاعفا للتهديدات وعاملا حاسما في تمكين أعمال العنف.

هاء - التصدي لمشهد التهديدات السريعة التغيّر وإساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة

42 - توفر التكنولوجيات الجديدة أدوات جديدة لمكافحة الإرهاب وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء على تسخيرها بصورة جماعية ومسؤولة، تمشيا مع القانون الدولي. وبالمثل، هناك حاجة إلى تغيير كبير في كيفية مواكبة المجتمع الدولي التهديدات الناشئة عن استغلال التكنولوجيات الجديدة لأغراض إرهابية وتصديه لها.

43 - ومن شأن زيادة الوعي بالتحديات الرئيسية، وتبادل الممارسات الجيدة، ورفع القدرات التقنية لواضعي القوانين والهيئات التنظيمية والممارسين، المساعدة على التصدي للتهديد الذي يمثله استخدام الإرهابيين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن شأن ذلك بدوره أن يساعد على معالجة مواطن الضعف القائمة أو المحتملة من خلال تيسير اعتماد تشريعات أكثر فعالية، وزيادة التعاون، وتحسين التحقيقات (مثل إدارة الأدلة الإلكترونية)، وإنشاء أفرقة لمواجهة الطوارئ الحاسوبية.

44 - وفي حين يتعرض القطاع العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضغوط عامة متزايدة لمنع الإرهابيين من استغلال هذه التكنولوجيات، فإن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى الموارد اللازمة للتصدي على نحو ملائم لهذا التحدي المتغير والمعقد. ويتطلب استباق ذلك إنشاء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وضمنه، بما في ذلك عن طريق العمل على سبيل المثال مع منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب، فضلا عن المجتمع المدني.

45 - والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل البيولوجيا التركيبية والذكاء الاصطناعي والطباعة الثلاثية الأبعاد (المعروفة أيضا باسم التصنيع بتقنية الطبقات المتتالية) والمنظومات الجوية غير المأهولة، تطرح أبعادا جديدة للمخاطر الناشئة عن المواد المتفجرة والمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. وهي تقلل من الحواجز التي تحول دون الحصول على الأسلحة والتكنولوجيات المحظورة وتوفر أساليب جديدة لتنفيذ الهجمات الإرهابية. ويظل التخفيف من حدة هذه التهديدات أمرا أساسيا.

واو - مكافحة تمويل الإرهاب وصلته بالجريمة المنظمة

46 - في حين أن الهجمات المنعزلة التي يشنها أشخاص منفردون كثيرا ما تنطوي على تكلفة ضئيلة، فإن الشبكات العالمية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة تحتاج إلى تمويل كبير لمواصلة عملياتها. ويجمع الإرهابيون الأموال من قائمة متزايدة من المصادر ويواصلون ابتكار الأساليب لتوليد الإيرادات - بوسائل منها الرق وابتزاز الأموال والاختطاف طلباً للفدية والاستثمار في الأعمال التجارية والاتجار غير المشروع.

47 - وتوفر التكنولوجيات الجديدة، مثل العملات المشفرة ونظم الدفع بواسطة الهاتف المحمول، طرقا جديدة وسهلة للإرهابيين لنقل الأموال ما لم يتم التصدي بفعالية لهذه المخاطر. وهناك أيضا قلق متزايد من الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن 2482 (2019). وتختلف الطريقة التي يجمع بها الإرهابيون الأموال أو يتواطؤون فيها مع الجماعات الإجرامية المنظمة خدمةً لأغراضهم من موقع إلى آخر.

48 - وقمع تمويل الإرهاب أمر بالغ الأهمية لتفكيك الجماعات الإرهابية. فإلى جانب قرارات مجلس الأمن وإدراج أسماء الإرهابيين في قائمة جزاءات الأمم المتحدة، فإن توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هي بمثابة معايير لنهج قائم على المخاطر لحماية النظم المالية من إساءة استعمال الإرهابيين لها. بيد أن هناك حاجة إلى زيادة فعالية التنفيذ من جانب الدول الأعضاء وإلى جهود أصحاب المصلحة المتعددين لكفالة ألا تؤثر تدابير مكافحة تمويل الإرهاب بشكل سلبي على الشمول المالي والحيزين المدني والإنساني. وقد ولّد قرار مجلس الأمن 2462 (2019) زخماً متزايداً لاتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التنسيق لتقديم المساعدة التقنية المتكاملة بشأن تدابير مكافحة تمويل الإرهاب، عند الطلب.

زاي – حماية الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف التي يسهل استهدافها

49 – يتزايد استهداف الأماكن الرمزية، ولا سيما المواقع الدينية، والأماكن التي يتجمع فيها الناس بأعداد كبيرة، بما في ذلك الأسواق أو المدارس أو أماكن الترفيه أو مراكز النقل أو المناسبات الكبرى، مما ينشر الخوف ويقسم المجتمعات المحلية. ويتعين على الدول الأعضاء أن تكون متأهبة لاحتمال وقوع هجمات إرهابية ضد الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف غير المحصنة.

50 – ويتعين، على نحو ما أوصى به مجلس الأمن في قراره 2341 (2017)، تنفيذ استراتيجيات شاملة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية. وينطبق هذا الأمر على الهياكل الأساسية المتصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والأهداف التي يسهل استهدافها. ويلزم قيام تعاون وثيق بين أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف الجهات الحكومية وخارجها، بما في ذلك مع المالكين في القطاع الخاص أو العاملين فيه والمجتمعات المحلية المعنية، لمعالجة أوجه الضعف ووضع خطط للطوارئ من أجل الاستجابة السريعة والتعافي. وإن التعاون الدولي والإقليمي وعبر الحدود ضروري لمعالجة أوجه الترابط وتبادل الخبرات والموارد. وتكثف منظومة الأمم المتحدة جهودها من أجل المساعدة في نشر الممارسات الجيدة وتقديم المساعدة التقنية. ويطلق مكتب مكافحة الإرهاب برنامجا عالميا سيدعم، في جملة أمور، خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، التي ينسقها تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

حاء – ضمان المساءلة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بما في ذلك للمقاتلين الإرهابيين الأجانب ومعاليهم

51 – تشكل المساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء في مجالي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية وتشجيع المساعدة القانونية المتبادلة، في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان، أولوية أساسية للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وإن العدد غير المسبوق من الأفراد الذين انضموا أو حاولوا الانضمام، طوعا أو مكرهين، إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والجماعات التابعة لهما، في الجمهورية العربية السورية والعراق وأماكن أخرى، والأفراد الذين ساندوهما، يطرح صعوبات كبيرة على الدول الأعضاء. ولقد واجهت النظم القضائية الجنائية الوطنية تحديات في جمع الأدلة المقبولة وتبادلها، بما في ذلك من الفضاء الإلكتروني وساحة المعركة والتحقيقات المالية. وواجهت أيضا تحديات لضمان العدالة الجنائية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والسن، وللأخذ في الحسبان إمكانية أن يكون الجناة أيضا ضحايا، وللتقيد بالأصول القانونية المرعية ومعايير المحاكمة العادلة.

52 – وفي مكافحة الإرهاب، لا يمكن أن يكون السجن غاية في حد ذاته، كما أنه لن يكون دائما ممكنا، عندما لا تتوفر الأدلة، أو لن يكون مستصوبا عندما تعطى الأولوية للمصالح الفضلى للأطفال المتضررين. ويزيد العدد المتنامي لنزلاء السجون بتهم تتعلق بالإرهاب من خطر تغذية نزعة التطرف الإرهابي في السجون والعودة إلى الإجرام عند الإفراج عنهم. ولذلك، فإن وضع برامج لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، داخل السجون وخارجها على السواء، أمر حيوي لكسر حلقة تغذية نزعة التطرف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى منع الوصم، بطرق منها إشراك المجتمع المدني في العمل مع الأفراد المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة. ويلزم تعزيز المساعدة التقنية في هذا المجال وارتكازها على المعايير الدولية القائمة لمعاملة السجناء وترسيخها في كفالة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الخصوصية وحرية المعتقد.

53 - وإن المسائل المتعلقة بأزواج المقاتلين الإرهابيين وأطفالهم معقدة للغاية. وتوفر مبادئ المسؤولية الجنائية الفردية، وافتراض البراءة، والحق في الاستئناف، والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بشأن قضاء الأحداث، للمجتمع الدولي إطارا لمعالجتها. ويتعين معاملة الأطفال في المقام الأول باعتبارهم ضحايا، وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن إعادة رعاياها إلى الوطن. وتقف منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة، مسترشدة بالمبادئ الأساسية لحماية النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة، وإعادتهم إلى الوطن وملاحقتهم قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم[5].

خامسا - تعزيز جهود الأمم المتحدة

54 - لقد أُحرز، على النحو المشار إليه في تقريري ذات الصلة بهذا الموضوع (A/73/866)، تقدم ملموس في السنوات الأخيرة في إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عقب إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، الذي كان أول مبادرة إصلاحية اتخذتُها وحظيت بدعم الجمعية العامة. وينبغي أن ينصب التركيز الآن على تعزيز جهود الأمم المتحدة على أساس أولويات واضحة، حسب إرشادات الدول الأعضاء، وعلى تقديم خدمات مزودة بالموارد الكافية وقوامها المبادئ تستفيد من المزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرة المؤسسية والاجتماعية على الصمود في مواجهة الإرهاب.

ألف - هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: من الإصلاح إلى تحقيق الأثر المتوخى

55 - أنهى مكتب مكافحة الإرهاب عملية لإدارة التغيير الداخلي من أجل تلبية توقعات الدول الأعضاء بشكل أفضل، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 291/71 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والوفاء بولايته من خلال تولي القيادة، وتعزيز تنسيق واتساق جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتعزيز تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات.

56 - وتم تحسين هيكل المكتب، واعتماد إجراءات المراقبة الداخلية وإجراءات التشغيل الموحدة (بما في ذلك إجراء للرصد والتقييم)، وإنشاء مجلس لاستعراض البرامج ووحدة لإدارة البرامج في إطار مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لضمان أن يكون عمل المكتب أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة وتوجها نحو تحقيق النتائج. وعزز المكتب قدراته في مجال حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية ومشاركة المجتمع المدني. وأعيد تنظيم أعمال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مجال بناء القدرات وفقا للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وجرى إنشاء فرعين جديدين، أحدهما بشأن السياسات العامة وإدارة المعارف والتنسيق، والآخر بشأن المشاريع الخاصة والابتكار. ويحظى وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب الآن أيضا بدعم نائب له. ويشكل مكتب مكافحة الإرهاب، بوصفه مكتبا متكاملا في الأمانة العامة، جزءا لا يتجزأ من هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن ويشارك بصورة كاملة في المسائل الشاملة التي تؤثر في المنظمة على نطاق أوسع.

(5) ترد المبادئ الأساسية في المرفق الخامس باعتبارها مرجعا محتملا للدول الأعضاء فيما يتعلق بما تبذله من جهود.

57 - وأنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها 291/71 مكتب مكافحة الإرهاب. ويشكل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب جزءا لا يتجزأ من المكتب ويعمل بوصفه ذراعه الرئيسي في مجال بناء القدرات، باستخدام الاتفاقات القائمة المتعلقة بالمساهمات لتنفيذ برنامج عمله. وبناء على طلب الجمعية في قرارها 284/72، جرى تقديم تقارير فصلية عن أعمال المركز بما يكفل لجميع الدول الأعضاء الشفافية الكاملة بشأن أعماله وبرامجه. ويعطي المرفق الثالث لهذا التقرير مزيدا من التفاصيل عن أعمال المركز، ويبين كيف نظم المركز، على مدى السنتين الماضيتين، 127 حلقة عمل؛ و 38 مناسبة جانبية وحلقة نقاش وحلقة دراسية وإحاطة إعلامية؛ وكيف تعامل مع أكثر من 700 4 مشارك من أكثر من 60 دولة من الدول الأعضاء.

58 - ويعمل اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي أُطلق في كانون الأول/ديسمبر 2018، بكامل طاقته الآن، وهو يعزز التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويستمر تنامي الاتفاق العالمي، وهو يضم حاليا 42 كيانا من الأعضاء أو المراقبين، ويمثل أحد أكبر أطر التنسيق على نطاق المنظمة. واعتمدت لجنة تنسيق اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب أول برنامج عمل مشترك لها وأنشأت ثمانية أفرقة عاملة أعيد تنشيطها بما يتماشى مع الركائز الأربع للاستراتيجية. وتعمل لجنة تنسيق الاتفاق العالمي تحت القيادة الاستراتيجية لمكتب مكافحة الإرهاب وبدعم تقدمه لها أمانة المكتب.

59 - ويقوم مكتب مكافحة الإرهاب حاليا، لا سيما من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بتنفيذ أكثر من 40 برنامجا لبناء القدرات يستفيد منها أكثر من 70 دولة من الدول الأعضاء. وفي عام 2019، وفر التدريب لأكثر من 500 2 شخص. وفي الفترة نفسها، نظم 19 اجتماعا للخبراء، و 11 بعثة تقنية، و 29 مناسبة للتوعية، و 13 مناسبة إقليمية مواضيعية، وستة مؤتمرات إقليمية رفيعة المستوى. وما كان ذلك ليتحقق لولا دعم الجهات المانحة للصندوق الاستئماني لمكافحة الإرهاب، وفي مقدمتها قطر والمملكة العربية السعودية وهولندا والاتحاد الأوروبي[6].

60 - غير أن الجمعية العامة أعربت في قرارها 291/71 عن ضرورة كفالة تزويد مكتب مكافحة الإرهاب بما يكفي من القدرات والموارد الأخرى من أجل تنفيذ الأنشطة الموكولة إليه. ويعتمد المكتب على التبرعات بنسبة تفوق 95 في المائة من موارده المالية، وهو أمر لا يمكن أن يستمر. وفي هذا الصدد، أعربت 28 دولة من الدول الأعضاء عن تأييدها لتعزيز موارد الميزانية العادية لمكتب مكافحة الإرهاب.

61 - ويواصل مكتب مكافحة الإرهاب، بعد أول سنتين من إنشائه، تعزيز عمله من خلال تولي قيادة جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وإعطاء الأولوية للمساعدة في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء التي تطلب ذلك. ويستكشف المكتب الفرص التي تتيح تحويل الوظائف المتعلقة بالبرامج والمشاريع من نيويورك إلى الميدان لتكون أقرب إلى الجهات المستفيدة، مما يعزز تنسيق واتساق أنشطة الأمم المتحدة، ويؤدي إلى توفير الخدمات على نحو أكثر تأثيرا وكفاءة من حيث التكلفة، وبالتالي الحصول على أقصى قدر من الأموال اللازمة لإعداد البرامج.

(6) ترد في المرفق السادس قائمة كاملة بأسماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين الدائمين المساهمين في الصندوق الاستئماني لمكافحة الإرهاب.

62 - ويتمثل أحد الخيارات المتاحة لتحقيق مساعدة متكاملة بشكل تام على الصعيد الميداني في إنشاء مراكز تنسيق إقليمية لمكافحة الإرهاب تعمل تحت إشراف لجنة التنسيق المعنية بالاتفاق العالمي. ويمكن تكليف هذه المراكز بضمان تنسيق دعم الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات في منطقة كل منها. ويمكنها أيضا أن تكثف الروابط مع الجهات الفاعلة الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب وأن تنسق الجهود مع الهيئات الإقليمية وغيرها من الجهات التي تقدم المساعدة.

باء - الحفاظ على التعاون المتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب

63 - أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا على الحاجة إلى التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وتعتبر الأمم المتحدة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورية في التصدي لآفة الإرهاب العالمية، تجتمع في إطارها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني معا لتيسير الحوار والتعاون والشراكات على جميع المستويات من أجل تشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب. ولقد جعلت الاستفادة من هذه الصلاحية الفريدة في الدعوة إلى الاجتماعات إحدى أولويات الأمم المتحدة.

64 - وفي إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، أقام مكتب مكافحة الإرهاب شراكة مع الدول الأعضاء المهتمة لتنظيم سلسلة من المؤتمرات الإقليمية الرفيعة المستوى للحفاظ على الزخم عن طريق تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات والموارد، واستكشاف وتطوير الشراكات بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب ذات الأولوية للدول الأعضاء. وأقامت حكومات الإمارات العربية المتحدة وبيلاروس وترينيداد وتوباغو وطاجيكستان وكازاخستان وكينيا وهنغاريا، وحكومتا سويسرا ومنغوليا، إلى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، شراكة مع الأمم المتحدة في تنظيم المؤتمرات الإقليمية، بمشاركة من المجتمع المدني. والنتائج التي تسفر عنها هذه المناسبات ستسهم في إثراء المناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي سيعقد في 1 و 2 تموز/يوليه 2020 تحت شعار ”بناء القدرة المؤسسية والاجتماعية على الصمود في مواجهة الإرهاب“، في إطار أسبوع مكافحة الإرهاب الثاني في الأمم المتحدة، وباعتباره مساهمة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة.

جيم - تشجيع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على اتخاذ إجراءات

65 - تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب وتنفيذ جميع ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة. وعلى الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة ليست مكلفة أو مجهزة أو مزودة بالموارد اللازمة للقيام بعمليات مكافحة الإرهاب، فإنها تكمل جهود الدول الأعضاء من خلال كيانات الأمم المتحدة، كل وفق ولايته وخبرته، مما يشجع على اتباع نهج شامل يتجاوز الإجراءات الأمنية. وتوفر منظومة الأمم المتحدة تقييمات استراتيجية للتهديدات، وتساعد على تحديد القدرات والثغرات في مجال التنفيذ، وتقدم توصيات بشأن المساعدة التقنية لمعالجة تلك الثغرات، استنادا إلى الإطار المعياري الذي وضعته الدول الأعضاء، والدروس والممارسات الجيدة المستمدة من خبراتها.

66 - وتمثل المنظمات الإقليمية جهات شريكة أساسية. فهي تساعد على ترجمة المعايير والالتزامات العالمية إلى إجراءات إقليمية ووطنية، ومن ثم تسهم بما لديها من خبرات ومبادرات على الصعيد الإقليمي في توجيه وحفز الجهود والحوار على الصعيد العالمي. ووفقا للتكليف الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تواصل الكيانات المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب العمل بشكل وثيق مع المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمؤسسات التي تستلهمه، وتقديم الدعم لها. وتضفي الكيانات المعنية بالاتفاق العالمي أيضا الطابع الرسمي على ترتيبات التعاون الإطاري مع العديد من المنظمات الإقليمية[7]. وتتراوح هذه المشاركة بين تبادل المعلومات والحوار المنتظم، والتعاون القائم على الأنشطة، بما في ذلك الجهود المشتركة لبناء القدرات. وينبغي لهذه الشراكات، التي تتطلب أيضا موارد مستدامة، أن تواصل الاستفادة من المزايا النسبية لتقديم الدعم على نحو فعال إلى الدول الأعضاء في تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

دال - توفير بناء القدرات المحددة الأهداف وتعبئة الموارد

67 - لئن كان جل المساعدة في مكافحة الإرهاب تقدَّم اليوم خارج إطار الأمم المتحدة، معظمها بشكل ثنائي من قبل الدول الأعضاء، فإن كيانات الأمم المتحدة تعمل بمثابة جهات تقدم مساعدة ذات أولوية ومنسقة في مجال بناء القدرات لدعم الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب بموجب القانون الدولي. وجرى تجريب آليات تنسيق فعالة فيما بين الجهات المانحة، بالتشاور مع المستفيدين، لحشد الدعم وتخصيصه وتقديمه في الأوقات المحددة. ويمكن توسيع هذه الآليات وتطويرها كهمزة وصل مع منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الكيانات المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

68 - ويعكف اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بواسطة فريق عامل أنشئ حديثا ويُعنى بتعبئة الموارد والرصد والتقييم، على وضع منهجية لتعميم استخدام التحليلات والتقييمات التي تعدّها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بهدف تحديد شكل الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء التي تطلبه، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2395 (2017). كما أنه بصدد وضع نهج مشترك للرصد والتقييم من أجل قياس أثر عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب بوجه أفضل. وكماورد في تقريري A/73/866 عن هذا الموضوع، يمكن زيادة تطبيق هذا الأسلوب الجديد في العمل من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية أو إقليمية مصممة خصيصا لبناء القدرات ومتفق عليها بين اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء الطالبة. وستحدد هذه الخطط مجموعة من أنشطة المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية، مع تحديد نواتج ونتائج واضحة لقياس التقدم المحرز. ويمكن أيضا أن تكون بمثابة أدوات لتعبئة الموارد والتنسيق مع الجهات الأخرى التي تقدم المساعدة والمنظمات الإقليمية.

(7) على سبيل المثال، قام مكتب مكافحة الإرهاب، منذ إنشائه في حزيران/يونيه 2017، بإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات التعاون الإطاري مع الاتحاد الأفريقي، ومجلس وزراء الداخلية العرب، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، يجري المكتب ترتيبات تعاونية مع منظمة التعاون الإسلامي. ويواصل المكتب التعاون أيضا مع عدة منظمات إقليمية أخرى، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

69 - وكذلك، تم تعزيز الإجراءات الداخلية لإدارة المشاريع في مكتب مكافحة الإرهاب لتشمل إجراء مشاورات منتظمة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وضمان التنسيق مع الكيانات الأخرى المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وممارسة الرصد والتقييم بطريقة أقوى. وقام مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ضمن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بزيادة قدرته وحافظة مشاريعه باعتماد برامج أوسع نطاقا ولكن أقل عددا. وينفذ المركز حاليا 40 برنامجا ومشروعا لبناء القدرات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، في جميع ركائز الاستراتيجية الأربع، تستفيد منها 71 دولة عضوا. وترد في المرفق الثالث معلومات تكميلية عن المركز، إضافة إلى تقاريره الفصلية وتقاريره السنوية العامة[8].

70 - وتقدم الكيانات المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ القرارات الرئيسية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مكافحة الإرهاب، وفقاً لولاية كل منهما. بيد أن تنفيذ بعض القرارات لا يزال متفاوتاً، لا سيما القرارات التي تتطلب من الدول الأعضاء امتلاك قدرات تقنية أو قدرات تستهلك موارد ضخمة. وقد تود الدول الأعضاء أن تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تركيز ما تقدمه من دعم في مجال بناء القدرات على التوعية وكفالة تنفيذ قرارات معينة يتسم التقدم فيها بالبطء أو لا تزال تحديات رئيسية تعترض تنفيذها. فعلى سبيل المثال، يقود مكتب مكافحة الإرهاب مبادرات واسعة النطاق ومشتركة بين وكالات متعددة لبناء القدرات من أجل معالجة الأولويات المحددة بالتنسيق الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، مثل البرامج الرئيسية المتعلقة بمكافحة سفر الإرهابيين؛ وتعزيز دور البرلمانات في منع الإرهاب ومكافحته؛ وحماية الأهداف المعرضة للخطر، بما في ذلك المواقع الدينية والأحداث الرياضية الكبرى؛ ومكافحة تمويل الإرهاب واتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية في حق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

71 - غير أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج، في نهاية المطاف، إلى موارد مالية مستدامة يمكن التنبؤ بها لتلبية توقعات الدول الأعضاء. وباستخدام اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب كمنهاج عمل، تواصل كيانات الأمم المتحدة بذل جهود مشتركة لجمع الأموال، وكان نشر النداء الموحد المتعدد السنوات الذي وجهه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للفترة 2019-2020 خطوة هامة في هذا الصدد، وأُدرج فيه 60 مشروعا تتعلق بالركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتنفذها عشرة كيانات. وتُشجَّع الدول الأعضاء على الاستجابة لهذا النداء ومواصلة حفز هذه الجهود، والنظر بصفة خاصة في زيادة مساهماتها لمنظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى لها تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الركيزة الرابعة من الاستراتيجية.

هاء - إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص

72 - يمكن للمجتمع المدني بتنوعه أن يسهم بطرق شتى في تعزيز فعالية جهود الدول الأعضاء والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتوسيع نطاقها على نحو أشمل. فكثيرا ما يكون للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أفكار متعمقة وقدرات محددة للإنجاز على أرض الواقع، وتستمدها غالباً من مشاركتها على مستوى المجتمع المحلي، ومصداقيتها المتصورة في نظر فئات معينة، ووصولها إلى أشد الفئات تضرراً والفئات

(8) انظر: www.un.org/counterterrorism/cct.

التي يصعب الوصول إليها للغاية. وتعمل هذه الجهات فعلا في بلدان بجميع أنحاء العالم من خلال أنشطة الدعوة والتوعية وأنشطة أخرى تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في ميادين حساسة منها منع التطرف الإرهابي والتجنيد، والخطاب المضاد، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ولذلك يتعين على الدول الأعضاء أن تدعم دور المجتمع المدني بتهيئة بيئة مؤاتية والحفاظ عليها، بما يشمل إطاراً قانونياً يحمي حقوق الإنسان ويعززها، لا سيما حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وعدم التمييز. وستستفيد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب، من الاستماع إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الملتزمة بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومن تشجيعها، وكذلك دعمها وإقامة الشراكات معها حسب الاقتضاء.

73 - وأقر كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بإمكانية إسهام المجتمع المدني في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء، وشجع على مشاركته. وفي القرار 284/72 المتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، شجعت الجمعية العامة الكيانات المعنية باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب على تعزيز تعاونها مع المجتمع المدني وفقا لولاية كل منها، وعلى دعم دوره في تنفيذ الاستراتيجية. ويعد تعاون كيانات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني، بما في ذلك فرق التفكير والباحثين، تعاونا قويا ومتنوعا بالفعل، سواء في المقر وفي الميدان. فعلى سبيل المثال، شاركت منظمات المجتمع المدني مشاركة فعالة في جميع المؤتمرات الإقليمية الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال حدثين مُركَّزين على مسائل محددة لمدة يوم واحد. وبناءً على الممارسات القائمة واستكمالاً لها، يقوم المكتب بوضع استراتيجية لإشراك المجتمع المدني من أجل الوفاء بولايته على نحو كامل. وسيلزم توفير موارد كافية لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في الأنشطة المعنية.

74 - وكذلك، دعت الجمعية العامة إلى إشراك القطاع الخاص، بسبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في تلبية مختلف أولويات مكافحة الإرهاب. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تشرك القطاع الخاص بطريقة هادفة أكثر وبمزيد من التنسيق، إذ إن من المحتمل أن يكون عرضة لاستغلال الإرهابيين له وتأثيرهم عليه، كما يمكن أن يقدم مساهمة، عينية أو مالية، في جهود الأمم المتحدة. وكما هو الحال في دعم خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، للقطاع الخاص مصلحة خاصة في منع الإرهابيين من إيذاء المجتمعات المحلية وتعطيل الاقتصادات.

سادسا - ملاحظات ختامية وتوصيات

75 - لقد قطعت منظومة الأمم المتحدة شوطا بعيدا في تعزيز جهودها الرامية إلى دعم الدول الأعضاء على نحو أفضل في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي. وأدى دعم الدول الأعضاء لإصلاح هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكذلك التبرعات المقدمة لإتاحة تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، دورا بالغ الأهمية. ولدى الانتقال من الإصلاح إلى التنفيذ، سيتعين أن تتولى الدول الأعضاء زمام الأمور في المقام الأول، وأن تبدي الالتزام الكامل وأن تواصل الوقوف صفًا واحدًا، إذا أريد تحقيق أثر مستدام في تنفيذ ركائز الاستراتيجية الأربع بطريقة متوازنة.

76 - ويقدم تقرير الأمين العام المعنون ”الخيارات المتعلقة بسُبُل تقييم تأثير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتقدم المحرز في تنفيذها من قِبَل منظومة الأمم المتحدة“ (A/73/866) مجموعة من الخيارات لتنظر فيها الجمعية العامة خلال الدورة السابعة من الاستعراض الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بكيفية تقييم أثر منظومة الأمم المتحدة والتقدم الذي أحرزته في دعم تنفيذ الدول الأعضاء الاستراتيجية. وإن تلك الخيارات، إلى جانب هذا التقرير، تتيح للدول الأعضاء فرصة التداول بشأن كيفية تحديد أولويات الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة خطر الإرهاب المتطور والمتعدد الأوجه وتعزيزها وعقد شراكة معها.

77 - ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في كيفية العمل مع منظومة الأمم المتحدة لزيادة تعزيز تنفيذها الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، قد تود الدول الأعضاء تحديد أولويات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي لكي تركز على الأهداف الرئيسية وتحفز العمل، بطرق منها الدعوة، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم السياسات، وبناء القدرات حسب الاحتياجات، مع مراعاة السياق المحلي، وطبيعة التهديد، ومدى تولي المسؤولية والقدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويمكن للدول الأعضاء أيضا أن تواصل العمل في شراكة مع المنظمة لتحديد الأولويات الإقليمية والعالمية من خلال عملية المؤتمرات الإقليمية الرفيعة المستوى القائمة لمكافحة الإرهاب.

78 - وقد تود الدول الأعضاء، على الرغم من مسؤوليتها الأساسية العامة فيما يتعلق بالجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، أن تنظر في كيفية الاستفادة من الميزات النسبية، وإقامة أوجه تآزر، وتحديد فرص التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن شأن الوضوح في تركيز مشاركة منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب أن يكفل وضوح العمل وزيادة التأثير في حدود الموارد المتاحة لتلبية التوقعات المتزايدة لدى الدول الأعضاء.

79 - ولئن كان خطر الإرهاب لا يزال قائما، فإن الرد الجماعي للمجتمع الدولي لا يزال يركز إلى حد كبير على الاستجابات الأمنية والعسكرية الضرورية وإن كانت قصيرة الأجل لاحتوائه. ويوصى بأن تستثمر الدول الأعضاء بشكل استراتيجي في الوقاية وبناء قدرة مؤسسية واجتماعية دائمة على مجابهة الإرهاب. وعلى الدول الأعضاء أن تعزز إنفاذ القانون على أساس سيادة القانون وبما يتماشى مع حقوق الإنسان لحرمان الإرهابيين ومؤيديهم من المجرمين من الحيز اللازم للعمل والسفر وجمع الأموال والحصول على الأسلحة، ولتقديمهم إلى العدالة. والتعاون الدولي ضروري لمواجهة بعض أشد التحديات إلحاحا وتعقيدا المتصلة بالإرهاب، على النحو المبين في هذا التقرير. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في كيفية العمل مع منظومة الأمم المتحدة لزيادة تعزيز أوجه التآزر الأساسية عبر خطة الحفاظ على السلام وخطة عام 2030 للتنمية المستدامة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

80 - وقد تود الدول الأعضاء أن تنظر في دعم وضع خطط تنفيذ طوعية وطنية و/أو إقليمية تسترشد بتقييمات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والتوصيات المنبثقة عنها التي تتفق عليها الدول الأعضاء المعنية. ويمكن في إطار هذه الخطط توفير مساعدة تقنية منسقة تقدمها الأمم المتحدة حسب الأولويات، مع تحديد أنشطة ونواتج ونتائج متفق عليها يمكن استخدامها لقياس التقدم والأثر. ويمكن أن تساعد الخطط على تحقيق تكامل جهود مكافحة الإرهاب مع الأولويات الوطنية الأوسع نطاقا وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي السياق نفسه، يمكن للدول

الأعضاء أن تدعم الخطوات الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في الميدان لتعميم مكافحة الإرهاب في عمل المنظمة، وتعزيز وتنسيق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء التي تطلبه. ويمكن استخدام اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب بوصفه منهاج عمل لتنسيق هذه الأنشطة من جانب منظومة الأمم المتحدة، حيثما أمكن ذلك.

81 - وقد تود الدول الأعضاء أن تنظر في توفير موارد تقنية ومالية كافية ومستدامة يمكن التنبؤ بها لوضع جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على أساس متين. وشددت الجمعية العامة في قرارها 291/71 على ضرورة كفالة تزويد مكتب مكافحة الإرهاب بما يكفي من القدرات والموارد الأخرى من أجل تنفيذ الأنشطة الموكولة إليه. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة تعتمد على التبرعات لتلبية التوقعات المتزايدة، ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تمويل الصندوق الاستئماني لمكافحة الإرهاب، مع إعطاء الأولوية لدعم مشاريع وأنشطة مكافحة الإرهاب التي تنفذها وكالات متعددة تابعة للأمم المتحدة، وإنشاء نوافذ تمويل مخصصة، لا سيما لدعم الركيزة الرابعة للاستراتيجية بغية زيادة دعم تنفيذها المتوازن، ودعم تقوية التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

82 - وقد أثبت اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، رغم أنه جديد نسبيا، إمكانية تحقيق النهج المنسق للتخطيط والبرمجة الذي سعت إليه الدول الأعضاء. ويمكن تحقيق مزيد من الكفاءة والتآزر بزيادة مواءمة حافظة مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة ببناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب مع التهديدات الناشئة وأولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها من المساعدة التقنية التي يتم تحديدها بواسطة تقييمات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

83 - ولا يمكن أن تكون جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب سوى إضافة إلى جهود الدول الأعضاء، وينبغي أن تكمل جهود الجهات الفاعلة الأخرى، بالاستناد إلى الميزات النسبية لتحقيق أقصى قدر من التأثير. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، فإن قوة منظومة الأمم المتحدة في التصدي للإرهاب تكمن في ولايتها العالمية في مجال وضع المعايير، وقدرتها على الدعوة إلى عقد الاجتماعات، وامتدادها العالمي، وخبرتها المتعددة الأبعاد. ولا بد من استغلال مواطن القوة هذه استغلالا كاملا لتعزيز وتمكين عمل الدول الأعضاء القائم على المبادئ، وتعزيز التعاون الدولي بين الجهات المعنية المتعددة.

المرفقات*

المرفق الأول

معلومات تكميلية: التطورات المتعلقة بالإطار المعيار والقانوني

1. The 19 international legal instruments consist of: Convention on Offences and Certain Other Acts Committed on Board Aircraft, 1963; Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft, 1970; Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Civil Aviation, 1971; Protocol for the Suppression of Unlawful Acts of Violence at Airports Serving International Civil Aviation, 1988; Convention on the Prevention and Punishment of Crimes against Internationally Protected Persons, including Diplomatic Agents, 1973; International Convention against the Taking of Hostages, 1979; Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, 1980; Amendment to the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, 2005; Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, 1988; Protocol to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, 2005; Protocol for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf, 1988; Protocol to the Protocol for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms located on the Continental Shelf, 2005; Convention on the Marking of Plastic Explosives for the Purpose of Detection, 1991; International Convention for the Suppression of Terrorist Bombings, 1997; International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, 1999; International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism, 2005; Convention on the Suppression of Unlawful Acts Relating to International Civil Aviation, 2010; Protocol Supplementary to the Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft, 2010.

2. Although the General Assembly adopted a number of terrorism-related resolutions and declarations in the past, an important milestone was the 1994 Declaration on Measures to Eliminate International Terrorism (A/RES/49/60). Following a report by my predecessor in May 2006, “Uniting against Terrorism: recommendations for a global counter-terrorism strategy”, the General Assembly arrived at a consensus resolution on “The United Nations Global Counter-Terrorism Strategy” on 8 September 2006. The Strategy has been reviewed biennially since then. Additionally, the General Assembly has adopted more than 70 resolutions since 2006, which have addressed different aspects of terrorism, such as the protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism; the enhancement of international cooperation to assist victims of terrorism; the prevention of the acquisition by terrorists of radioactive materials and of weapons of mass destruction; as well as the mandates of specialized United Nations bodies, such as the United Nations Office of Counter-Terrorism (A/RES/71/291).

3. The Security Council initially used its sanctions regime to address terrorism, such as the 1999 adoption of resolution 1267 and 1269 aimed at the Taliban in Afghanistan and later, Al-Qaida and related groups. Subsequent Security Council resolutions such as resolutions 1373, 1540 and 1624, have strengthened the legal framework for preventing and combatting terrorism. Since 2013, the Council has enacted further resolutions, often invoking Chapter VII, to address new types of terrorist threats. These include, among others, resolution 2133 (2014), which addressed the issues of kidnapping and hostage-taking by terrorists, and resolutions

* تعمم المرفقات باللغة التي وردت بها حصرا، ودون تحريرها رسميا.

2170 (2014) and 2178 (2014) on suppressing the flow of Foreign Terrorist Fighters (FTFs), financing and other support to terrorist groups in Iraq and Syria.

4. Additionally, Security Council resolution 2178 (2014) addressed for the first time the need to counter violent extremism conducive to terrorism. Resolution 2195 (2014) called for international action to prevent terrorists from benefiting from transnational organized crime. Similarly, in 2015, the Council adopted resolution 2199 (2015), aimed to prevent terrorist groups in Iraq and Syria from benefiting from trade in oil, antiquities and hostages, and from receiving donations. Resolution 2242 (2015) outlined sweeping actions to improve implementation of its landmark women, peace and security agenda, covering its work on countering terrorism violent extremism conducive to terrorism. In resolution 2253 (2015), the Security Council expanded and strengthened its Al-Qaida sanctions framework to include a focus on the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) and outlined efforts to dismantle its funding and support channels. Resolution 2309 (2016) addressed the issue of terrorist threats to civil aviation.

5. Resolution 2341 (2017) outlined new measures to protect critical infrastructure, while resolution 2354 (2017) focused on countering terrorist narratives. In resolution 2370 (2017), the Security Council strengthened measures to prevent terrorists from acquiring weapons, while resolution 2379 (2017) addressed the accountability for crimes committed by ISIL in Iraq. resolution 2388 (2017) focused on disrupting human trafficking carried out by terrorist groups. Resolution 2396 (2017) addressed the evolving threat from foreign terrorist fighters through measures on border security, information-sharing and criminal justice. Resolution 2368 (2017) renewed and updated the 1267/1989/2253 ISIL and Al-Qaida Sanctions Regime and resolution 2395 (2017) renewed the mandate of the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate for a further four years, underscoring the importance of its strong cooperation with the newly established United Nations Office of Counter-Terrorism.

6. Security Council resolution 2462 (2019) called for enhanced international efforts to combat and criminalize the financing of terrorists and their activities. Resolution 2467 (2019) requested continued efforts to address the issue of trafficking in persons and its link with sexual violence in conflict and post-conflict situations committed by terrorist groups. Resolution 2482 (2019) focused on strengthening a global response to linkages between international terrorism and organized crime. Other key United Nations bodies, such as the ECOSOC and the Human Rights Council, also contributed to the Organization’s work on counter-terrorism during this period.

المرفق الثاني

معلومات تكميلية: أنشطة كيانات الأمم المتحدة في مجال دعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

1. Entities of the United Nations Global Counter-Terrorism Coordination Compact (Counter-Terrorism Compact) actively work to promote the balanced implementation of the four pillars of the United Nations Global Counter Terrorism Strategy by Member States. The Secretariat received information from the following 25 entities for the preparation of the present report: the UN Office of Counter-Terrorism (UNOCT) and the UN Counter-Terrorism Centre (UNCCT); the UN Office on Drugs and Crime (UNODC), the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate (CTED), the ISIL/Al-Qaida Analytical Support and Sanctions Monitoring Team, the United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI), the UN Office for Disarmament Affairs (UNODA), the Department of Political and Peacebuilding Affairs (DPPA), the Office of the Secretary-General's Special Adviser for the Prevention of Genocide, the UN Alliance of Civilizations (UNAOC), the UN Development Programme (UNDP), United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), the Department of Global Communications (DGC), the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the UN Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), the Office of the Secretary-General's Special Representative on Violence against Children, the Office of the Secretary-General's Special Representative on Sexual Violence in Conflict, the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism, the Office of Legal Affairs (OLA), the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Institute for Training and Research (UNITAR), the International Civil Aviation Organization (ICAO), the World Health Organization (WHO), the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW), and the International Criminal Police Organization (INTERPOL).

2. This annex highlights a few additional activities carried out by the above entities and not reflected in the main body of the report.

Pillar I: Measures to address conditions conducive to the spread of terrorism

Conflict prevention and resolution

3. The United Nations Assistance Mission in Afghanistan (UNAMA) has continued working with local communities across areas of the Mission's mandate, recognizing the importance of building a culture of peace and the particular role of young people in this regard. The United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI) has continued to promote inclusive political dialogue and national reconciliation towards a united, stable and peaceful Iraq, which addresses the needs of marginalized groups. The United Nations Assistance Mission in Somalia (UNSOM) has supported the development and implementation of the National Strategy and Action Plan of Somalia for preventing and countering violent extremism. UNSOM has also given strategic policy advice on the disengagement, rehabilitation, and reintegration for Al-Shabaab combatants, who have defected from the group. The United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali (MINUSMA) has helped reinforce the security and safe and humane custody of high-risk prisoners, which minimizes the risks of radicalization and violent extremism in prisons.

4. Through the UNDP-DPPA Joint Programme on Building National Capacities for Conflict Prevention, 49 Peace and Development Advisors globally supported a range

of activities to help ensure that efforts to prevent violent extremism are conflict-sensitive.

Preventing and countering violent extremism conducive to terrorism

5. Under the strategic guidance of the Secretary-General's High-Level Action Group on Preventing Violent Extremism, the work of the UN system on preventing and countering violent extremism conducive to terrorism continues to be guided by a dedicated interagency working croup within the framework of the Global Counter-Terrorism Coordination Compact. UNCCT published in collaboration with the Working Group a Reference Guide on Developing National and Regional Plans of Action to Prevent Violent Extremism and has enhanced its efforts to facilitate "all-of-UN" support to requesting Member States and regional organizations for the development and implementation of such plans of action.

6. United Nations entities are providing support to Member States, upon their request, under all seven priority areas recommended by the UN Plan of Action to Prevent Violent Extremism. The Counter-Terrorism Compact has inventoried 60 projects aimed at fostering dialogue and conflict prevention; 88 focused on strengthening good governance, human rights and the rule of law; 42 related to engaging communities; 48 are focused on empowering young people; 21 that seek to increase gender equality and empower women; 85 that seek to improve education, skills development and employment facilitation; and 38 focused on strategic communications, the Internet and social media.

7. UNDP published in 2019 a guidance note designed to inform risk assessments of projects, programmes, and initiatives directly or indirectly related to the prevention of violent extremism, "A Toolkit for Design, Monitoring and Evaluation" to help ensure more evidence-based action, and a report on the gender dimensions of return, rehabilitation and reintegration. UNDP supported authorities and civil society in 34 countries at both local and national levels through integrated programming to understand and address the complex drivers of violent extremism and meet the needs of returnees and their families.

8. UNESCO continued to deliver activities globally to prevent violent extremism through education, youth empowerment, communication and information, and defending cultural heritage. Since 2015, UNESCO has been implementing about 200 related activities globally. For example, in Iraq, it launched the initiative "Reviving the spirit of Mosul", which aims at preventing violent extremism through an inclusive and integrated vision for recovery and reconstruction based on culture and capacity-building for the education system of Mosul. UNESCO has been implementing multisectoral programmes in nine countries of the Sahel to promote peace and sustainable development through education, developing teachers' capacities to nurture a culture of peace grounded in human rights, strengthening the life and labor skills of youth. UNESCO also implemented a joint project with UNCCT on "Preventing Violent Extremism through Youth Empowerment in Jordan, Libya, Morocco and Tunisia" to enhance local youth-driven initiatives.

Promoting dialogue, tolerance and understanding

9. The Secretary-General launched the United Nations Strategy and Plan of Action on Hate Speech on 18 June 2019, which set out concrete measures to enhance the efforts of the United Nations to support Member States in tackling the drivers of hate speech and responding to its devastating impact on societies, in collaboration with civil society, the private sector and other partners. They fully reflect international human rights norms and standards, including the right to freedom of opinion and expression.

10. On 12 September 2019, the Secretary-General launched the United Nations Plan of Action to Safeguard Religious Sites: in Unity and Solidarity for Safe and Peaceful Worship. The Plan of Action provides concrete recommendations to support Member States in their efforts to ensure that religious sites are safe, that worshipers can observe their rituals in peace, and that the values of compassion and tolerance are fostered globally.

11. The UN Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect has continued to support the implementation of the Plan of Action for Religious Leaders to Prevent Incitement to Violence that Could Lead to Atrocity Crimes, including through a programme on "Fostering Peaceful and Inclusive Societies: The Role of Religious Education". The programme was piloted in Bangladesh and resulted in the launch in September 2019 of an interfaith curriculum for religious education to uphold the concepts of pluralism and respect for diversity.

Countering terrorist narratives

12. Through its global project "Preventing Violent Extremism through Strategic Communications", UNCCT provided during the reporting period trainings on countering terrorist narratives and promoting alternative narratives through a series of workshops benefiting over 200 participants in South East Asia, East Africa, the Caribbean and the Middle East.

13. UNDP partnered with Facebook and Google to support young social influencers throughout Asia to create videos that promote social cohesion and demonstrate the consequences of terrorists' misinformation, discrimination, and hate speech. To date, these #ExtremeLives, Digital Khichuri Challenge and Creators for Change videos have been viewed 38.7 million times.

14. Using its multilingual traditional and digital media platforms and the global network of UN Information Centres, DGC continued to raise global awareness of and support for non-violence, respecting human rights and promoting tolerance. DGC also produced multimedia news stories and features on efforts to counter terrorism, including interviews and podcasts.

15. UN-Women published a report in June 2018 entitled: "Empowerment or subjugation: an analysis of ISIL's gendered messaging" that analyzed how ISIL recruitment campaigns oftentimes rely on gendered messages to attract both women and men.

16. CTED continued to support the "Tech Against Terrorism" initiative launched in 2017 to support the information and communications technology (ICT) industry in tackling terrorist exploitation of the Internet while respecting human rights. During the reporting period, Tech Against Terrorism prepared the upcoming launch of the Terrorist Content Analytics Platform (TCAP), which will be a secure online platform that hosts terrorist material, including verified terrorist content collected from open-sources and existing datasets.

17. UNICRI engaged with civil society in nine countries of the Sahel and Maghreb regions to develop and publish a preliminary report on practical, innovative and sustainable measures to help strengthen the resilience of local communities to terrorist narratives and recruitment. UNICRI also developed a tailored training and mentoring programme and empowerment activities for young leaders in Mali to foster resilience, develop alternative narratives, and enhance the role of youth as drivers of positive change.

Preventing violence against women and girls

18. UN-Women continued to highlight the role of women in preventing and countering violent extremism conducive to terrorism, the targeting of women's human rights by terrorist groups and the impact of counter measures on women's rights and women's organizations. Together with OHCHR, and under the auspices of the Counter-Terrorism Compact, UN-Women launched in September 2019 a Guidance Note on Gender Mainstreaming in Programmes to Prevent Violent Extremism. UN-Women also collaborated with CTED to conduct gender-sensitive research on the drivers of radicalization leading to terrorism among women and on the impacts of counter-terrorism strategies on women's human rights and women's organizations.

19. In January 2019, UNDP published a global study entitled "Invisible Women: Gendered Dimensions of Return, Reintegration and Rehabilitation", in response to a pressing need for action-oriented research that improves understanding of women's roles in reintegration and rehabilitation processes, and the work of women-led organizations in supporting these processes.

20. UNODC continued its efforts to mainstream gender perspectives, eliminate discrimination and strengthen respect for women's human rights across the investigation, prosecution and adjudication of terrorism cases. In May 2019, UNODC published a "Handbook on gender dimensions of criminal justice responses to terrorism". In 2018, UNODC launched a project on promoting the role of female Iraqi officials in countering terrorism.

Pillar II: Measures to prevent and combat terrorism

Law enforcement and border control

21. In February 2019, UNCCT launched a Global Border Security Management Programme to provide specialized capacity-building assistance, such as a training delivered in May in Kenya to build the capacity of front-line officers at international airports to address the threats posed by terrorists including foreign terrorist fighters, returnees and relocators.

22. The UN system continued to work with INTERPOL to expand access to its databases for law enforcement, border security and customs agencies through National Central Bureaus to reduce the cross-border movement of terrorists and their affiliates and address the threat posed by foreign terrorist fighters. UNCCT and INTERPOL collaborated to implement a project on "Enhancing Member State capacities to use social media to prevent and counter the Foreign Terrorist Fighters phenomenon" with a focus on South East Asia, South Asia, the Middle East and North Africa. The project resulted in the launch in November 2019 of a handbook on "Using the Internet and Social Media for Counter-Terrorism Investigations".

23. UNODA continued to support the efforts of Member States to prevent the acquisition of small arms and light weapons by terrorists and terrorist groups. The Third Review Conference of the UN Programme of Action on small arms and light weapons in June 2018 provided an opportunity for Member States to reaffirm that the illicit trade in small arms and light weapons in all its aspects undermines respect for international human rights law and aids crime, terrorism and illegal armed groups.

Protecting critical infrastructure and vulnerable targets

24. In 2019, CTED in collaboration with INTERPOL and UNCCT organized two regional workshops for the Sahel/North Africa and the Horn of Africa on good practices for the development of strategies for the protection of critical infrastructure from terrorist attacks, making use of a Compendium of Good Practices developed

with funding from UNOCT through the Counter-Terrorism Compact to help raise awareness of the requirements of Security Council resolution 2341 (2017).

25. Since May 2018, UNCCT has been implementing capacity-building projects to protect critical infrastructure against terrorist cyber-attacks. From October to December 2019, UNCCT engaged with global youth through a "Cybersecurity Innovation Challenge to counter terrorist use of cyber-space", which called upon young people across the world to form teams and submit practical ideas to counter terrorist exploitation of cyberspace and digital technologies.

Countering the financing of terrorism and its linkage with organized crime

26. Security Council resolution 2462 (2019) on terrorism financing enabled CTED to strengthen its counter-financing of terrorism assessments by conducting targeted and focused follow-up visits and by issuing, in consultation with the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team of the ISIL and Al-Qaida Sanctions Committee, an annual thematic summary of gaps to assist in the design of tailored capacity-building programming by UN entities.

27. UNCCT partnered with the Eastern and Southern Africa Anti-Money Laundering Group to help implement a Regional Countering the Financing of Terrorism Operational Plan. UNCCT convened two sub-regional dialogues in Turkey and South Africa in 2019 on the implementation of the plan. In response to Security Council resolution 2462 (2019), UNCCT developed a multi-year global programme on countering the financing of terrorism to enhance its coordination and capacity-building work in the area, including training on the non-profit sector, financial intelligence sharing, public-private partnerships, financial inclusion and cash couriers, in addition to freezing of assets.

28. Under its Global Programme against Money-Laundering, Proceeds of Crime and the Financing of Terrorism, UNODC continued to provide capacity-building assistance to Member States to combat the financing of terrorism, including Afghanistan, Eritrea, Kyrgyzstan, Morocco, Somalia, Tajikistan, and Uzbekistan. In 2018, UNODC hosted a first-ever event on women leaders in anti-money laundering and countering the financing of terrorism.

29. The UN system also continued to address the linkages between international terrorism and organized crime, in line with Security Council resolution 2482 (2019). In 2019, CTED published a study on the linkages between human trafficking, terrorism and terrorism financing, entitled: "Identifying and Exploring the Nexus between Human Trafficking, Terrorism and Terrorism Financing".

Preventing and responding to CBRN and WMD attacks

30. UNCCT launched a global programme to support Member States in the prevention, preparedness of and response to terrorist attacks employing CBRN weapons. UNCCT has for instance been implementing a pilot project in Iraq since November 2019 focused on raising awareness and knowledge of chemical and biological security.

31. WHO has established a Health Security Interface function to enhance internal preparedness and operational readiness in the case of deliberate CBRN attacks, with the objective of internal harmonization, establishing partnerships with stakeholders at all levels, and monitoring relevant scientific and technical developments. WHO also provided cross sectoral training courses to Member States and developed an assessment toolkit for national capacities to respond to CBRN events.

32. OPCW continued its programmes to support Member States to prevent and respond to an attack involving chemical weapons through the full and effective implementation of the Chemical Weapons Convention. This included providing training for border and customs officials to detect the illicit traffic of chemical materials. In June 2018, OPCW convened a two-day Conference on Countering Chemical Terrorism that brought together counter-terrorism and chemical weapons experts.

33. UNODA continued to support the efforts of the Security Council's 1540 Committee and its Group of Experts to strengthen the implementation of Security Council resolution 1540 (2004) by Member States. It organized or supported more than 20 events during the reporting period, including three regional training courses for national 1540 Points of Contact that were held in Barbados, Ethiopia and the Russian Federation, a regional seminar for parliamentarians from the Asia-Pacific region, and a regional industry outreach event in Zambia.

34. UNODC conducted visits to Angola and Togo to promote universalization and effective implementation of the international legal instruments against nuclear terrorism. In June 2019, UNODC conducted a regional workshop in Panama for selected countries in Latin America and the Caribbean to promote universalization and effective implementation of three international legal instruments against nuclear terrorism.

Pillar III: Measures to build States' capacity to prevent and combat terrorism and to strengthen the role of the United Nations system in this regard

35. Through the Counter-Terrorism Compact, CTED and UNCCT published a *Compendium of Good practices for the Protection of Critical Infrastructure from Terrorist Attacks, a Compendium of Recommended Practices for the Responsible Use and Sharing of Biometrics in Counter-Terrorism*, and *Guidelines to Facilitate the Use and Admissibility as Evidence in National Courts of Information Collected, Handled, Preserved and Share by the Military to Prosecute Terrorist Offenses*, which are now used as tools for further capacity-building.

36. The Analytical Support and Sanctions Monitoring Team of the ISIL and Al-Qaida Sanctions Committee continued to supply regular threat assessment input to assist other entities of the Global Compact in their work. The Monitoring Team produced biannual reports on the threat from ISIL and Al-Qaida and provided threat assessments for the Secretary-General's reports, pursuant to Security Council resolution 2368 (2017), on the threat posed by ISIL to international peace and security and the range of UN efforts in support of Member States in countering the threat.

37. In order to provide renewed impetus to international counter-terrorism cooperation and to enhance the role of the United Nations in this regard, the Secretary-General convened on 28–29 June 2018 the first UN High-Level Conference of Heads of Counter-Terrorism Agencies of Member States. Building on this momentum, UNOCT organized in partnership with Member States a series of seven Regional High-Level Conferences during the reporting period to facilitate the sharing of information, experience and expertise on key counter-terrorism priorities:

- The Regional High-Level Conference on International and regional cooperation on countering terrorism and its financing through illicit drug trafficking and organized crime, held in Dushanbe, Republic of Tajikistan, on 16–17 May 2019;
- The Regional High-Level Conference on 'Whole-of-Society-Approach' to Preventing and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism, held in Ulaanbaatar, Mongolia, on 20–21 June 2019, in cooperation with the Organization for Security and Co-operation in Europe;

– The African Regional High-Level Conference on Counter Terrorism and the Prevention of Violent Extremism Conducive to Terrorism, held in Nairobi, Republic of Kenya, on 10-11 July 2019;

– The International High-Level Conference on Countering Terrorism through Innovative Approaches and the use of New and Emerging Technologies, held in Minsk, Republic of Belarus, on 3-4 September 2019;

– The Regional High-Level Conference on Prevention of Radicalization to Terrorism: Regional Policy Responses and Risk Mitigation, held in Budapest, Hungary, on 7-8 November 2019;

– The Regional High-Level Conference of Arab League Countries on Empowering Youth and Promoting Tolerance: Practical Approaches to Countering Terrorist Radicalization and Terrorism, held in Abu Dhabi, United Arab Emirates, on 18-19 December 2019;

– The Joint Regional High-Level Conference with the OSCE and Switzerland on Foreign Terrorist Fighters – Addressing Current Challenges, held in Vienna, Austria, on 11-12 February 2019.

38. UNCCT deployed Regional Programme Management Officers to West Africa and the Sahel, Central Asia and Southeast Asia to advance coordinated capacity-building efforts in the field. UNCCT also continued to support the implementation of the Integrated Assistance for Countering Terrorism (I-ACT) initiative for the Sahel, including by supporting the UN Emergency Task Force efforts in Burkina Faso.

39. UNOCT, UNODC and the Inter-Parliamentary Union launched and collaborated under a joint programme to strengthen the engagement of parliamentarians as law- and policy-makers and community leaders in international efforts to prevent terrorism and violent extremism conducive to terrorism. Regional conferences for national parliaments were convened in Cairo in February 2019 for the Middle East and North Africa, in Niamey in June 2019 for the Sahel and in Kuala Lumpur in October 2019 for the Asia-Pacific region.

40. UNODC continued to provide legal and capacity-building assistance to Member States for the ratification, legislative incorporation and implementation of the international legal instruments against terrorism. For example, UNODC implemented the third phase of its partnership with Nigeria, the European Union and CTED to strengthen criminal justice responses to terrorism and violent extremism, with a focus on supporting Nigeria to address the criminal justice challenges in the North-East of Nigeria. UNODC further supported the judicial and investigative units specialized in counter-terrorism of Burkina Faso, Mali and Niger. UNODC delivered technical assistance to countries in Eastern Africa to conduct intelligence-led investigations of terrorism cases including through stronger regional law enforcement cooperation. In Pakistan, UNODC, in close collaboration with the National Counter Terrorism Authority, delivered technical assistance to 600 criminal justice practitioners. A project on UN Security Council resolution 2396 (2017) also supported countries in North Africa, South Asia and Central Asia to strengthen criminal justice responses to terrorism and foreign terrorist fighters.

41. The United Nations Investigative Team to Promote Accountability for Crimes Committed by Da'esh/ISIL (UNITAD) supported domestic efforts to hold ISIL accountable by collecting, preserving and storing evidence of war crimes, crimes against humanity and possible genocide committed by the group in Iraq. In the reporting period, UNITAD made progress in its three initial areas for investigation: attacks committed by ISIL against the Yazidi community in the Sinjar district in

August 2014, crimes committed by ISIL in Mosul between 2014 and 2016; and the mass killing of unarmed Iraqi air force cadets from Tikrit Air Academy in June 2014.

42. UNCCT and UNODC collaborated under a joint global project launched in December 2018, in partnership with CTED, to provide technical assistance to Kazakhstan, Tunisia and Uganda, for the management of violent extremist prisoners and the prevention of radicalization to violence in prisons. UNODC continued delivering support to high-security prisons in Kenya and Somalia to prevent radicalization to violence and support authorities managing violent extremist prisoners.

Pillar IV: Measures to ensure the protection of human rights and the rule of law while combating terrorism

Protection of human rights

43. The Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism, appointed by the Human Rights Council, contributed in a cross-cutting way to all four pillars of the Strategy, including through participation in the Counter-Terrorism Compact, providing advice and recommendations to UN entities and Member States. During the reporting period, the mandate-holder conducted country visits to Belgium, France and Kazakhstan, published four thematic reports to the Human Rights Council (A/HRC/37/52 and A/HRC/40/52) and the General Assembly (A/73/361 and A/74/335), and contributed to various expert meetings. The Special Rapporteur also continued to gather, request, receive and exchange information on alleged violations of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism.

44. In June 2018, OHCHR launched the "Guidance to States on Human Rights-compliant Responses to the Threat Posed by Foreign Fighters", developed through the Counter-Terrorism Compact, which provides concrete guidance to Member States in their efforts to implement Security Council resolutions 2178 (2014) and 2396 (2017). OHCHR also provided technical support to the G5 Sahel Joint Force (FC-GS5), including by supporting the establishment of a compliance framework consisting of concrete, systematic and mutually reinforcing measures and mechanisms to prevent, mitigate and address potential human rights and international humanitarian law violations and to reduce the risks of harm to civilians in the conduct of offensive military counter-terrorism operations.

45. The Office of the Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict focused on respecting the rights of victims of sexual violence committed by terrorist groups and ensuring rule of law responses to these crimes. The Office engaged with governments and stakeholders to promote constructive dialogue and capacity-building of Member States through the adoption of joint communiqués between Member States and the United Nations, which include provisions related to countering terrorism and violent extremism, for example with the Government of Mali in March 2019. Throughout the reporting period, the UN Team of Experts on the Rule of Law and Sexual Violence in Conflict continued to facilitate investigation and prosecution of sexual violence cases committed by members of ISIL in Iraq.

46. UNITAR developed training methodologies and delivered trainings to change mindsets and behaviors not only to support efforts to prevent and counter violent extremism conducive to terrorism but also to increase the respect for human rights and the rule of law while countering terrorism. For instance, UNITAR trained security forces in Mali to strengthen operational and tactical capacities of security forces in line with international humanitarian law, human rights law and principles in the protection of civilians.

47. UNCCT published in 2018 a handbook and pocketbook on human rights and screening in border security and management, developed in consultation with Counter-Terrorism Compact entities. In September 2019, UNCCT published a Handbook to support Member States in ensuring a human rights-based treatment of children affected by the foreign-fighter phenomenon, including in relation to the requirements under Security Council resolutions 2178 (2014) and 2396 (2017). The handbook was developed in consultation with government experts, civil society and UN entities. UNODC made available to Member States a comprehensive training package on the treatment of children recruited and exploited by terrorist and violent extremist groups.

48. UNHCR worked closely with governments and other stakeholders to ensure that measures taken by Member States, international and regional bodies and other actors to counter terrorism are consistent with international legal obligations towards refugees and stateless persons. UNHCR issued guidance aimed at helping Member States deal with security concerns while maintaining vital standards of refugee protection. Through a range of activities, including the provision of training to border guards and immigration officials, UNHCR has helped to generate greater clarity in the management of irregular arrivals and facilitate an individualized and timely response to those who may constitute a security risk.

49. OCHA continued to support Member States' efforts to identify and better understand the consequences related to Security Council resolution 2462 (2019) on terrorism financing, as it introduced unprecedented language urging Member States to take into consideration the potential consequences of counter-terrorism measures on humanitarian actors, including those measures that may relate to countering the financing of terrorism and its linkages with organized crime.

Support for victims of terrorism

50. In July 2018, UNCCT established a comprehensive Victims of Terrorism Support Programme to stand in solidarity with victims, better support and promote their rights and make their voices heard in order to contribute to resilience and prevention. UNCCT published a "Handbook of good practices to support victims' associations in Africa and the Middle East" to strengthen knowledge and understanding of how to support victims in such a way as to prevent violent extremism. A similar handbook for Asia will be launched in early 2020.

51. To generate public awareness of the needs and rights of victims of terrorism and promote their voices as powerful messengers of peace and tolerance, UNCCT and DGC produced a documentary series on Victims of Terrorism that profiles survivors from terrorist attacks and their efforts to transform their tragic experience into positive action. The latest documentary sharing the story of victims of Boko Haram form Cameroon and Nigeria was first screened in August 2019. The Victims of Terrorism Support Portal of the United Nations, which provides practical resources and information for victims, also serves as a platform to highlight the voices of victims through a multimedia section.

52. UNOCT, through the Global Compact, led the preparations for the observation on 21 August 2018 and 2019 of the International Day of Remembrance of and Tribute to the Victims of Terrorism, including a multimedia exhibit at the UN Headquarters in New York August 2018 and a photo exhibition in August 2019.

Analysis of United Nations capacity-building activities in support of the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy

53. In paragraph 74 of its resolution A/RES/72/284, the General Assembly underscored "the role, within the United Nations, of the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate, including in assessing issues and trends relating to the implementation of Security Council resolutions 1373 (2001) of 28 September 2001, 1624 (2005) of 14 September 2005 and 2178 (2014), in accordance with its mandate and Council resolution 2395 (2017) of 21 December 2017, and in sharing information, as appropriate, with relevant United Nations counter-terrorism bodies and relevant international, regional and subregional organizations". The General Assembly also called "upon the Office of Counter-Terrorism, all other relevant United Nations funds and programmes, Member States, donors and recipients to use expert assessments and recommendations of the Directorate as they design technical assistance and capacity-building efforts, including in furthering the balanced implementation of the Strategy across all four of its pillars, except when requested by the assessed Member States to keep selected information confidential".

54. In order to fulfil its mandate outlined above and achieve full visibility into relevant programmes, projects and activities, the Under-Secretary-General of UNOCT established in March 2019, within the framework of the Counter-Terrorism Compact, a Working Group on Resource Mobilization, Monitoring and Evaluation. The Working Group undertook a mapping of all the programmes, projects and activities implemented by the Counter-Terrorism Compact entities under the four pillars of the Global Counter-Terrorism Strategy. The objective of this exercise, carried out for the first time, was to review and evaluate the current portfolio of projects implemented by all Counter-Terrorism Compact entities and to determine overall responsiveness of the Counter-Terrorism Compact entities to the technical assistance needs identified by CTED as a result of its technical assessment missions, on behalf of the Counter-Terrorism Committee. On this basis, the Working Group, co-chaired by UNOCT, CTED and UNODC, intends to establish a baseline against which further developments, changes and progress will be reported to Member States.

55. To facilitate information gathering, UNOCT worked closely with CTED to determine the optimal way for sharing with the Counter-Terrorism Compact entities the technical assistance needs identified. It was determined that during the period from 2016 to August 2019, CTED identified over 550 recommendations and corresponding technical assistance needs in countries where technical assessments were completed. All Counter-Terrorism Compact entities were requested to provide qualitative and quantitative data by organizing all their programmes and projects in accordance with the four pillars of the Global Counter-Terrorism Strategy; to define the scope of their projects as global, regional or country-specific; to update and reflect change in the status of their projects previously included in the Secretary-General's report A/72/840; to provide updates on ongoing and completed activities; to provide basic financial information, including overall budgets, available funding and shortfalls; and to demonstrate the link of their programmes and projects to technical assistance needs identified by CTED. Entities were also requested to indicate whether projects with a budget shortfall had been included in the 2019–2020 Multi-Year Appeal.

56. By August 2019, Counter-Terrorism Compact entities were implementing 314 projects compared to 317 projects in 2018. Out of the 314 projects, 33% fall under Pillar I, 11% fall under Pillar II; 49% fall under Pillar III and 7% fall under Pillar IV.

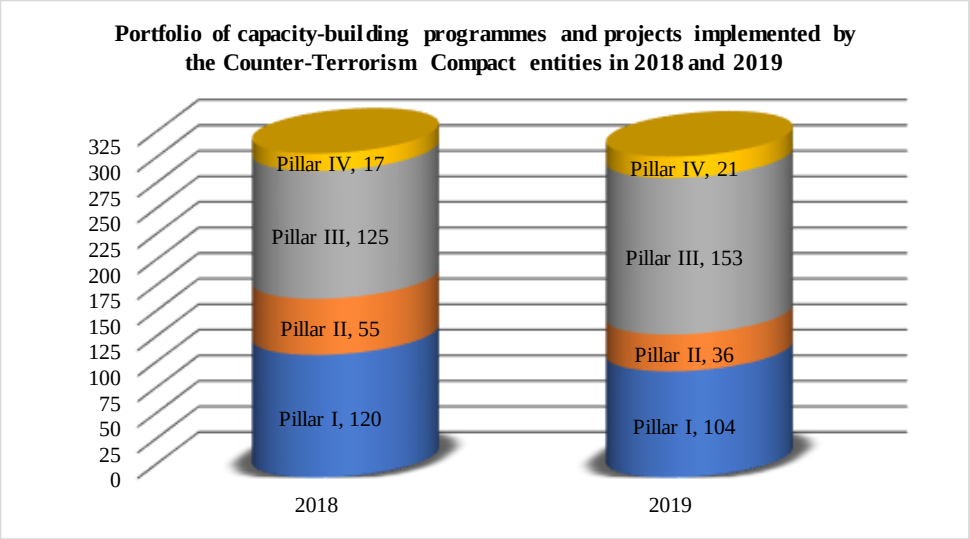

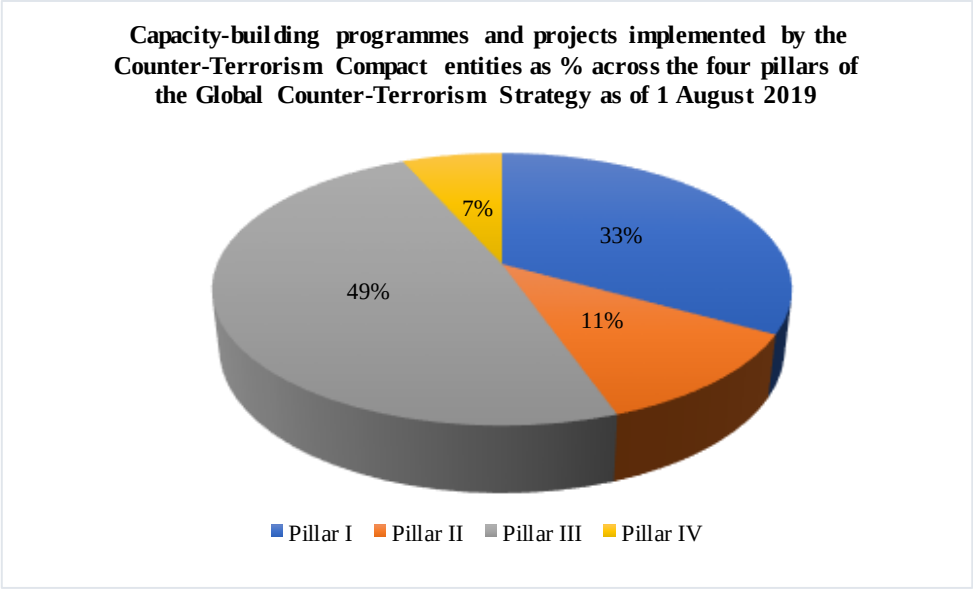

57. The 314 projects reported to the Counter-Terrorism Compact and included in this analysis are being implemented by 13 offices, funds and programmes, which provided data and participated in the reconciliation exercise.

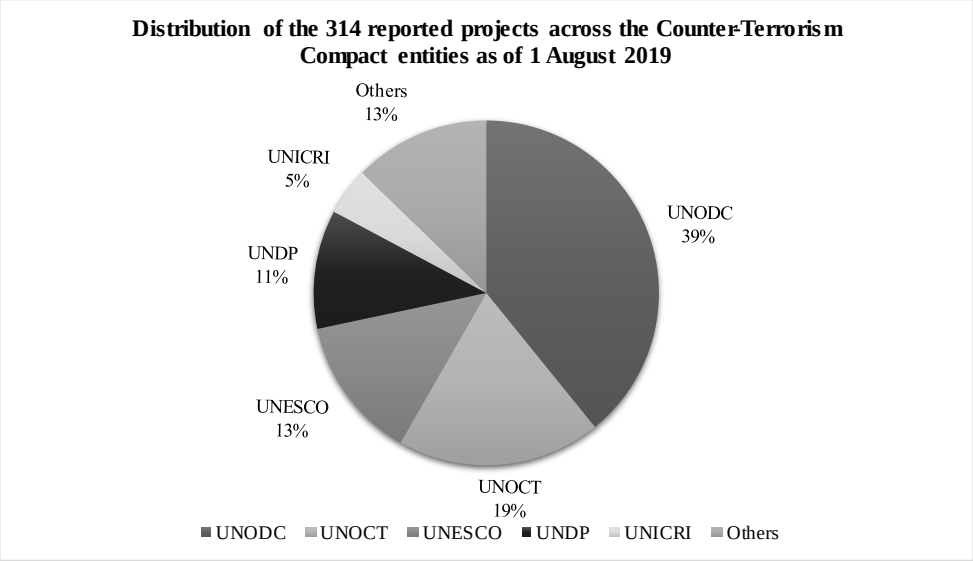

58. The distribution of reported projects according to the implementing Counter-Terrorism Compact entities and across the four pillars of the Global Counter-Terrorism Strategy is shown below.

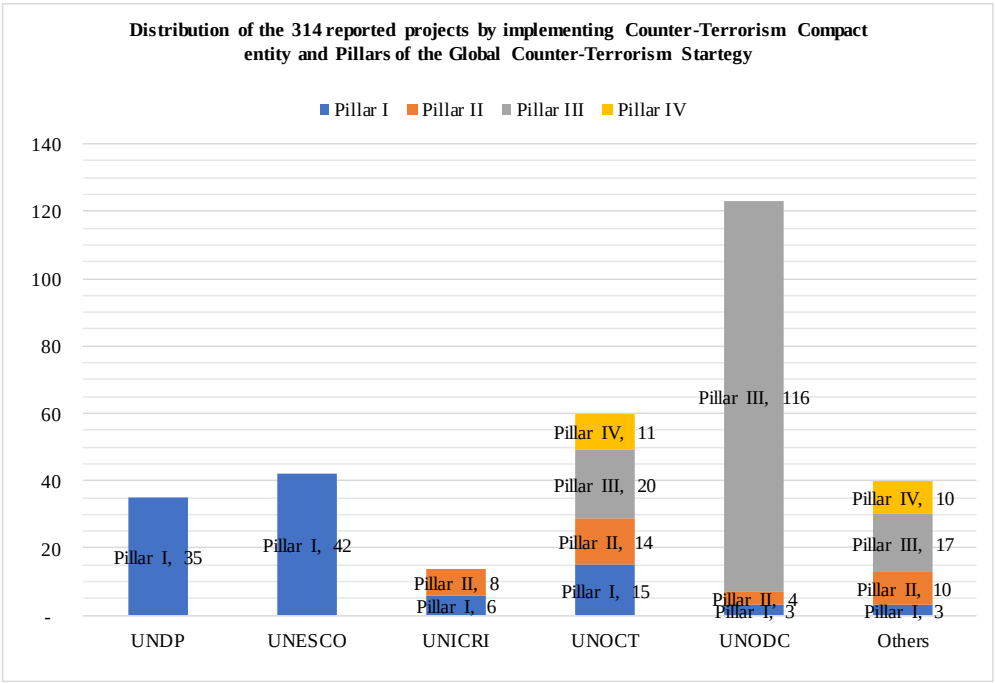

59. Out of the 314 projects reported to the Counter-Terrorism Compact, 25 % are global, 16% regional, and 55% national.

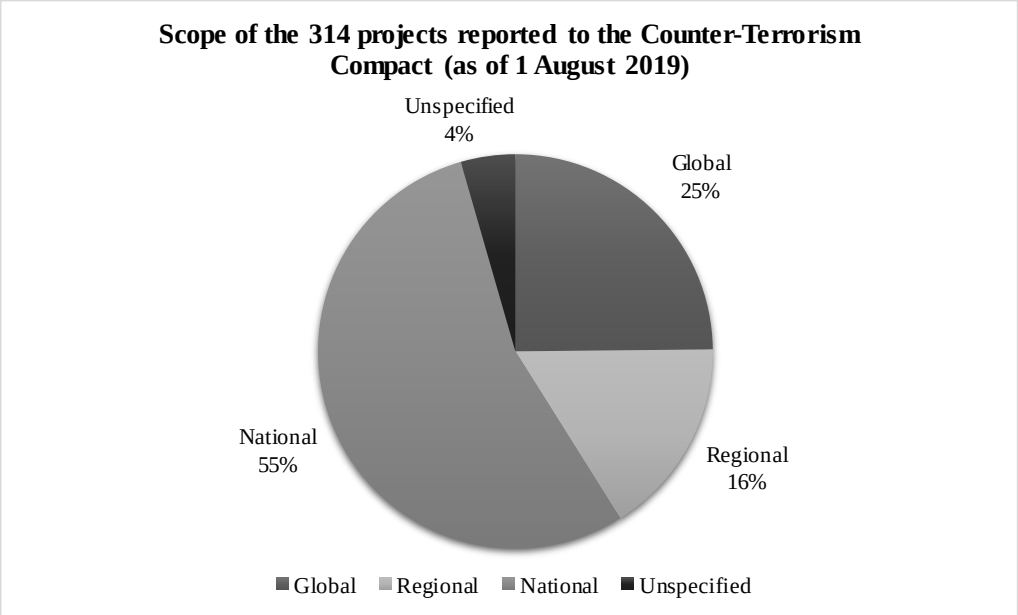

60. To update Member States on the status of implementation of the 317 projects reported in 2018 (A/72/840), and outline the progress made in the 2019 portfolio projects, the following data has been captured: 56% of projects are ongoing, 38% have been completed, 6% of new projects were initiated or under development.

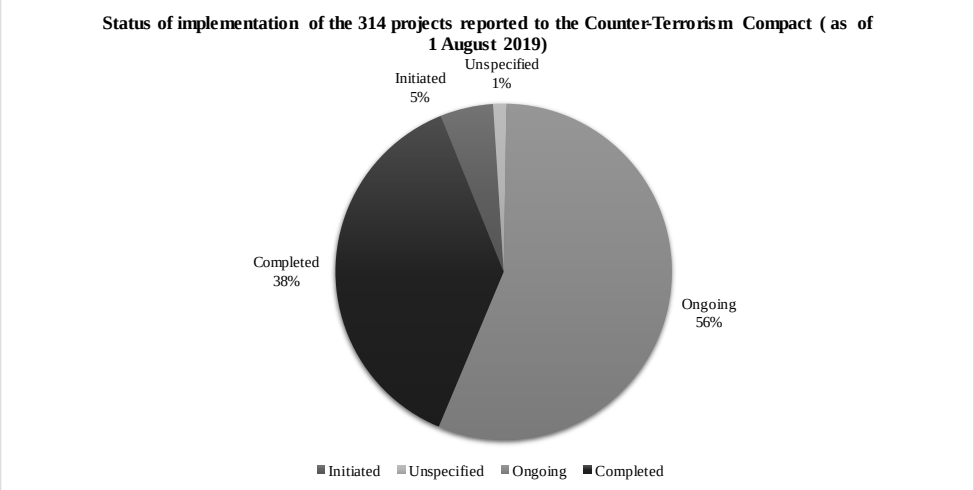

61. The overall budget of the 2019 project portfolio is $522.3 million, including active projects amounting to a total of $469.8 million and completed projects to the value of $52.5 million.

62. As of August 2019, there was a funding shortfall of $238.9 million, which represents 51% of the portfolio of active projects with the value of $469.8 million. As such, funding in the amount of $230.9 million was provided as voluntary contributions by donor member states to ongoing projects.

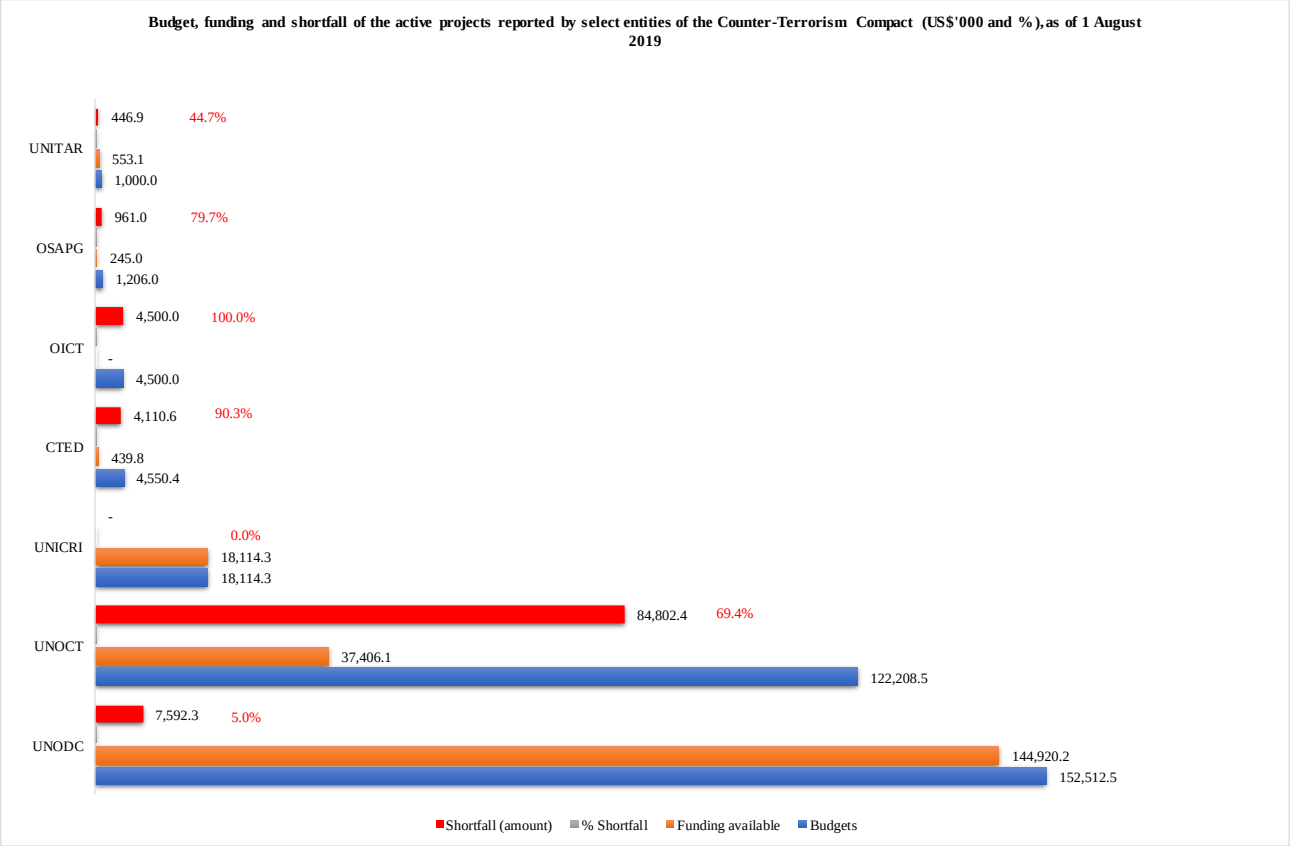

63. UNOCT has established a process to provide seed funding from the Trust Fund for Counter-Terrorism to Counter-Terrorism Compact entities which were given an opportunity to present proposals for the consideration of the UNOCT Programme Review Board, serving as a project governance and monitoring mechanism. In 2018 nine projects received seed-funding in the total amount of $949,111:

Seed Funding Project approved in 2018

Project Title	*Cost Implications*
Development of UN Guiding Principles on the Role of the Military in Supporting the Collection, Sharing and Use of Evidence for Promoting Rule of Law and Human Rights Compliant Criminal Justice Responses to Terrorism	113 000
Development of a Compendium for Collecting, Recording, and Sharing of Biometric Information on Terrorists, Including Foreign Terrorist Fighters	113 000
Development of Guidelines and a Compendium of Good Practices on the Protection of Critical Infrastructure Against Terrorist Attacks	113 000
Developing National Comprehensive and Integrated Counter-Terrorism Strategies in Support of the Implementation of the Global Counter-Terrorism Strategy and Security Council Resolutions 1963 (2010) and 2129 (2013)	113 000
Basic Human Rights Reference Guide on Proscription of Organizations in the Context of Countering Terrorism (OHCHR)	100 000
Countering Terrorist Narratives: Good Practices, Recommendations for Effective Monitoring & Evaluation, & Tool Kit	113 067
The Gender Dimensions of the Returning and relocating Foreign Terrorist Fighter Challenge: Mapping the Intersection of resolutions 2178, 2242 and 2396	111 000

Project Title	*Cost Implications*
Experts Meeting to Identify Gaps and Best Practices in Information Sharing and the use of Financial Intelligence / Training Module on the use of Terrorism-Financing-related financial intelligence.	60 000
Technology and Security: Advancing Knowledge about WMD-relevant advances in Science and Technology	113 044
Total	**949 111**

64. In the course of 2019, the Counter-Terrorism Compact Working Groups applied for UNOCT seed-funding for 2019–2020 in the overall amount of USD 169,500 per Working Group, to be divided among the implementing Working Group entities, as appropriate. Each Working Group proposed one or more projects to be supported within allocation per working group. The seed-funding is meant to be catalytic and project proposals should clarify sources of co-funding and elaborate on sustainability. Prior to submitting project proposals, Counter-Terrorism Compact entities were required to ensure that the proposed project meets the eligibility criteria, including alignment with the Joint Programme of Work of the Global Compact Coordination Committee for 2019–2020 and the Terms of Reference of the respective Working Groups.

Seed Funding Project approved in 2019

Project Title	*Cost Implications*
Promoting implementation of United Nations Guidelines for Gender-sensitive approaches to Screening, Prosecution, Rehabilitation and Reintegration (SPRR)	125 428
Ensuring Effective Interagency Interoperability and Coordinated Communication in Case of Chemical and/or Biological Attacks - Phase III	169 500
Intercultural dialogue and socio-emotional competencies for peacebuilding	81 320
CSO consultations to inform debates of the GCTS Review: the Role of the UN in supporting human rights defenders and civil society focused on Gender Equality and Women Empowerment in the context of counter terrorism and prevention of violent extremism	169 500
Human Rights Aspects of the Use of Artificial Intelligence in Counter Terrorism	169 500
Enhancing Regional Counter-Terrorism Cooperation	169 500
Strengthening the UN System Response to Far-Right Violent Extremism Conducive to Terrorism	89 000
Total	**973 748**

65. To strengthen the project governance and oversight mechanism of UNOCT, the Office's Programme Review Board presently reviews project proposals of all UNOCT projects and projects implemented with or by UN entities that are strategically aligned with the objectives and the Terms of Reference of the eight Counter-Terrorism Working Groups, the Terms of Reference of the Trust Fund for Counter-Terrorism, and the CTED technical assistance needs, where appropriate and feasible. The Programme Review Board makes recommendations to the Under-Secretary-General of UNOCT for decisions on new proposals, describing the purpose, cost, time, performance requirements and constraints. Project proposals include a project product description which outlines the outputs (products and services) to be delivered by the project, its linkages with the project's outcomes, how the project's benefits will be sustained, and the quality expectations and criteria agreed with beneficiaries. All presenters are required to establish the origin and mandate for each project, e.g., technical assistance needs identified by CTED, specific requests of a Member

State, or the programme of work of an entity based on its legislative mandate. A submitting entity is accountable for project deliverables and periodically reports to the Programme Review Board of UNOCT on progress made. All programmes and projects approved by UNOCT for funding are subject to monitoring and evaluation.

66. Out of the UN portfolio of 314 projects, 22 participated in the launch of the 2019–2020 Consolidated Multi-Year Appeal in February 2019. The Appeal mechanism remains available for the Counter-Terrorism Compact entities to take advantage of and make their funding shortfalls and priorities known to donor Member States.

67. UNOCT is also developing a Gender Marker to track the gender-responsiveness of its projects and its progress towards meeting the Secretary-General's call for 15 percent of all UN-managed peacebuilding funds expanded in 2015 to new peace and security threats, including violent extremism (S/2015/716), to be dedicated to projects where principal objective is women's empowerment, gender equality, and addressing women's specific needs.

المرفق الثالث

معلومات تكميلية: مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

1. In resolution 71/291, the General Assembly welcomed the "initiative of the Secretary-General to transfer […] the United Nations Counter-Terrorism Centre, together with its existing staff, as well as all associated regular and extrabudgetary resources […] into the Office of Counter-Terrorism." The General Assembly also recognized the important work carried out by the United Nations Counter-Terrorism Centre (UNCCT) and "emphasize[d] that the existing contribution agreements […] shall be maintained and that the budget and financial resources of the Centre shall be used only for its programme of work."

2. Since then, UNCCT has expanded its capacity and its portfolio of capacity-building projects at the global, regional, and national levels, across all four pillars of the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy. As a Centre of Excellence, UNCCT is frequently called upon to provide its expertise to Member States, regional and subregional organizations, United Nations entities, and other fora. Leveraging its location within UNOCT, the majority of the Centre's projects are implemented jointly with United Nations Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities to ensure maximum impact.

3. The work of UNCCT is guided by its Advisory Board, whose Members continued to meet on a quarterly basis to review the implementation of the Centre's Five-Year Programme and provide guidance on future priorities. UNCCT also established a results-based monitoring and evaluation framework to systematically measure the progress and performance of its projects. UNCCT reported on its support to Member States through quarterly and annual reports, which are available on its website (www.un.org/uncct). The Centre's work will also be highlighted during a 'UNCCT EXPO' during the second "Counter-Terrorism Week" at the United Nations from 29 June to 2 July 2020 in New York.

4. Subject to the availability of funding, UNCCT will focus on fewer but larger programmes and continue the implementation of flagship programmes in areas such as support for victims of terrorism, human rights, countering the financing of terrorism, border security and management, addressing the terrorist use of chemical, biological, radiological and nuclear materials (CBRN), cyber-space and new technologies, South-South cooperation, strategic communications, youth engagement, addressing violent extremist prisoners and support to the development of plans of action to prevent and counter violent extremism conducive to terrorism. UNCCT will further develop as a Centre of Excellence, recruiting world-class experts and serving as a hub for counter-terrorism cooperation.

5. In December 2018, the Office of Internal Oversight Services (OIOS) released its detailed audit report 2018/121 on UNCCT, which provided 12 "important" recommendations in areas of strategic planning, organization and performance reporting, resource mobilization, and project management. OIOS found no issues of a "critical" nature. Following a thorough review of these findings, the Head of UNOCT and Executive Director of UNCCT accepted all of the recommendations and established a taskforce to implement them within the established timeframe. As of the preparation of the present report, more than 90 percent of the recommendations were implemented or on target for implementation.

6. At the 18th meeting of the UNCCT Advisory Board on 29 May 2019, the Chair announced that an independent consultant firm would be engaged to evaluate the Centre's current status and future strategy and its relationship with other UN actors

to ensure efficient and effective structure and activities. At UNOCT's request, the UN Procurement Division conducted a competitive procurement which resulted in the award on 19 December 2019 of a contract to a commercial company to undertake the self-evaluation of UNCCT. The final report is expected to be made available to the UNCCT Advisory Board in mid-2020.

المرفق الرابع

معلومات تكميلية: قائمة بأسماء الدول الأعضـــاء والدول المراقبة الدائمة في الأمم المتحدة التي تساهم في تمويل الصندوق الاستئماني لمكافحة الإرهاب[1]

1. Saudi Arabia
2. Qatar
3. The Netherlands*
4. European Union
5. United States of America
6. Norway
7. Japan
8. Russian Federation
9. Spain
10. China
11. United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
12. Canada
13. Republic of Korea
14. Denmark
15. Sweden
16. Switzerland
17. Germany
18. India
19. United Arab Emirates
20. Kazakhstan
21. Belgium
22. Italy
23. Colombia
24. Finland
25. Turkey
26. Liechtenstein
27. Australia
28. Morocco
29. Algeria
30. Nigeria
31. Kenya

1 The United Nations Member States and Permanent Observers are listed in descending order representing the size of their respective contributions as of December 2019.

* This ranking reflects an in-kind contribution of the Netherlands provided to the Countering Terrorist Travel Programme valued at USD 11.5 million in 2018.

المرفق الخامس

معلومات تكميلية: المبادئ الأساسية لحماية النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة، وإعادتهم إلى الوطن وملاحقتهم قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم (نيسان/أبريل 2019)

Foreword by the Secretary-General

1. With the territorial collapse of the "Islamic State of Iraq and the Levant" (ISIL), thousands of people -- many of them women and children -- with links to United Nations-listed terrorist groups are either stranded in crowded camps or detained in the Syrian Arab Republic and the Republic of Iraq, with limited access to food, medical care, due process and other fundamental rights and services. Similar challenges are present in Somalia, Libya and the Lake Chad Basin. These people, especially the women and children, have often experienced extreme violence and exploitation, and may have had little say in the decisions affecting their lives. They are also at heightened risk because of their close proximity to members of designated groups while detained or in camps.

2. Some Member States are engaged and ready to repatriate their nationals, while others are yet to develop clear policies on how to handle such cases. In confronting these difficult circumstances, all policies and actions that lead to statelessness must be avoided, and all policies and actions related to children should be firmly based on the principle of the "best interests of the child". Moreover, it should not be assumed, without due process and adequate protections, that these women and children have been actively participating in or supporting the activities of such groups. Otherwise, we risk compounding the trauma and continuing the cycle of violence for generations to come.

3. The United Nations system must leverage existing UN capacities and come together to better support Member States in addressing this complex challenge. All United Nations assistance is provided in accordance with relevant General Assembly and Security Council resolutions, and in line with all relevant international laws and United Nations regulations, rules, policies and procedures. This set of principles intends to enhance the coherence of United Nations action in this area in order to meet the needs of Member States and, most of all, of the people involved.

(Signed)
António Guterres
Secretary-General of the United Nations
March 2019

A. Background

4. The situation facing women and children with links[1] to United Nations listed terrorist groups is increasingly untenable. There is an urgent need to identify and implement solutions, which must acknowledge the distinct profiles of the individuals concerned and be specific to the immediate, medium- and longer-term challenges facing the countries and communities involved. The solutions needed go well beyond the immediate response to humanitarian needs and cannot be provided by humanitarian actors alone. Necessary measures include political engagement;

1 This refers to women and children allegedly associated or affiliated with; or otherwise found to be accompanying individuals of United Nations listed terrorist groups.

repatriation; justice; prosecution (where appropriate), rehabilitation and reintegration; access to psychological expertise and support services; and consideration of security issues. This requires the engagement of Member States and other relevant actors, including civil society.

5. The United Nations has a responsibility to support Member States to comply with their obligations under international law. There are specific international law obligations applicable to Member States' action with regard to women and children with links to UN listed terrorist groups. However, UN agencies and other humanitarian actors engaged on the ground are faced with multiple challenges, including those of a political and practical nature.

6. Although some Member States have begun repatriating women and children, the pace of repatriation is slow, marked by unclear processes, and contingent on the availability and willingness of the Member State to provide consular services. The fate of these women and children often depends on the application of national laws, the level of protection they are granted (including international protection) and the approaches of the host countries and countries of origin to deal with this complex issue.

7. This situation is further complicated in practice as many children do not have legal documentation, are orphaned, or, are either accompanied by foreign mothers or fathers whose fates are uncertain or separated from their parents or responsible caregivers. Many of these women and children have been subjected to human rights violations and abuses and exposed to extreme acts of violence, with little or no access to appropriate medical, psycho-social and other forms of support, including holistic rehabilitation and reintegration programmes. In particular, children who have been living in areas under the control of such groups or who are otherwise suspected of having links with such groups, are critically vulnerable and subject to violence at multiple levels. They require specific protection and are entitled to individualized care and consideration.

8. This paper outlines the key legal, policy and operational principles that must be adhered to in the UN's system-wide response to this challenge. This includes improving system-wide coordination through the United Nations Global Counter-Terrorism Coordination Compact. It is not intended to be an exhaustive document, but rather, one that clarifies the vital elements that must be met by all UN entities in their support to protection, repatriation, prosecution, rehabilitation and reintegration efforts. This set of principles is particularly timely in light of the increasing demand for UN assistance in this context.

B. Key Principles

- **All measures taken by Member States for the protection, prosecution, repatriation, rehabilitation and reintegration of women and children should be in compliance with their obligations under international law, including international human rights law, international humanitarian law, and international refugee law, as well as international standards and relevant Security Council resolutions. Relevant General Assembly resolutions must also be taken into consideration**. These latter include Security Council Resolution 2178, requiring Member States to develop prosecution, rehabilitation, and reintegration strategies for returning foreign terrorist fighters; Security Council Resolution 2396, highlighting that women and children are often victims of terrorist groups' actions and that Member State actions must adhere to international human rights law; and Security Council Resolution 2427, outlining protections for children affected by armed conflict,

including that children linked with armed groups, and those whose who have committed crimes, should be treated primarily as victims.

- **Member States have primary responsibility for their own nationals**. They should ensure that their citizens suspected of having committed crimes on the territory of another Member State are treated in accordance with international law, including international human rights law, international humanitarian law, and international refugee law, including through the provision of consular assistance. Member States should also ensure that their nationals who are family members of suspected foreign terrorist fighters and do not face serious charges are repatriated for the purposes of prosecution, rehabilitation and/or reintegration, as appropriate.

- **The right to nationality is enshrined in the Universal Declaration of Human Rights and in numerous treaties ratified by many States.[2] Safeguards and processes that protect people from becoming stateless must be in place**. All individuals have the right to a name, an identity and a nationality, and arbitrary deprivation of nationality is prohibited under international law. Pursuant to some of these treaties, women should have the right to bestow their own nationality onto their children. Additionally, Member States should accept their nationals and children born to their nationals, grant those children nationality, and take actions to prevent them from becoming stateless. Member States should ensure women and children have appropriate documentation, can return, and in no circumstances, by act or omission, implement policies that effectively render children stateless.

- There must be **individual assessment and screening to appropriately assess each case and determine each person's affiliation and/or victimhood**, while taking into account age and gender considerations. The Counter-Terrorism Committee Madrid Guiding Principles and its Addendum provide practical and policy guidance in this regard.[3]

- **Children should be treated first and foremost as victims and their treatment must be determined with the best interests of the child as the primary consideration**, in line with the Convention on the Rights of the Child. This includes actions taken by both public and private actors and in legislative, judicial, and administrative decisions. Children have special rights and protections that apply in all situations, irrespective of the children's age, sex, or other status, including actual or perceived family or personal affiliation.

- Where women or children are suspected of having committed criminal acts, **due process and fair trial standards, including the presumption of innocence and the right to an appeal must be adhered to, with the appropriate consideration for age and gender**. When relevant, these women and children should be repatriated to the countries of nationality for judicial proceedings.

2 The International Covenant on Civil and Political Rights, the Convention on the Rights of the Child, the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the Convention on the Nationality of Married Women, the Convention on the Rights of Persons with Disabilities and the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families. The issue of nationality is also regulated in the Convention on the Reduction of Statelessness, the Convention relating to the Status of Stateless Persons and the Convention relating to the Status of Refugees. An explicit and general prohibition on the arbitrary deprivation of nationality can be found in numerous of these instruments, the UDHR and General Assembly resolution 50/152.

3 https://www.un.org/sc/ctc/news/document/s-2018-1177-addendum-guiding-principles-foreign-terrorist-fighters-2018/.

Humanitarian and Human Rights Principles[4]

- **Humanitarian assistance must be provided without discrimination** and according to the principles of humanity, neutrality and impartiality, including to all individuals irrespective of their perceived status or affiliation.
- **Humanitarian actors should have timely and unimpeded access to people in need** so that they can provide humanitarian assistance, particularly in conflict zones. This requires UN humanitarian actors and their humanitarian partners to have the ability to provide assistance and protection in an impartial, neutral and independent manner, and engage with all relevant parties to conflict to reach those in need.
- International human rights law provides that **everyone has the right to return to his or her country of nationality**. Any limitations to that right must be lawful, pursuant to a legitimate aim and necessary and proportionate to achieve that aim
- **Repatriation of women and children must not come at the cost of violating the principle of non-refoulement**. Member States are obliged not to expel, return, extradite or otherwise remove a person to another State, when there are substantial grounds for believing that they would be at risk of being subjected to serious violations of human rights, including torture or cruel, inhuman and degrading treatment or punishment.

Principles regarding the Rights of Children

- **The best interests of the child must be given primary consideration in all actions concerning them, including in relation to maintaining family unity**. Member States, with United Nations support, should implement Best Interest Assessment/ Best Interest Determination (BIA/BID) processes with key safeguards in place, to determine whether repatriation or other actions are in the best interest of a child. Member States should seek the free and informed consent of parents before separating children for repatriation, unless separation is decided to be in the child's best interests.
- **Alternative care arrangements should be explored for situations in which children cannot remain with their parents or where it is not in the best interest of the child to remain with his or her primary care givers**. Family-based interim care arrangements should be prioritized, followed by community-based interim care arrangements.
- **Children linked with United Nations listed terrorist groups should only be detained as a measure of last resort** and for the shortest appropriate period of time. Alternatives to detention for children should be prioritized. Children should be detained separately from adults unless otherwise in their best interests and to prevent family separation.
- **Rehabilitation and reintegration of children linked with United Nations listed terrorist groups must be prioritized**, in line with the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Involvement of Children in Armed Conflict. This includes access to age and gender appropriate services, including mental health and psychosocial support, education and legal assistance.

4 Please also refer to "Guidance to States on Human Rights-Compliant Responses to the Threat Posed by Foreign Fighters", a 2018 publication by the UN Inter-Agency Working Group on Promoting and Protecting Human Rights and the Rule of Law while Countering Terrorism and the UNODC handbook on Children Recruited and Exploited by Terrorist and Violent Extremist Groups: The Role of the Justice System.

- **Member States must respect the privacy and confidentiality of children with links to United Nations listed terrorist groups**.
- **Member States should prevent the further stigmatization of children with links to United Nations listed terrorist group where possible**. In the absence of criminal evidence, Children should not be placed on watch lists or in other databases based on family affiliation or alleged affiliation with an armed group.

Specific Principles regarding the Rights of Women

- **Women can be both facilitators, supporters, perpetrators of crimes and victims of violence, abuses and other human rights violations**. Women **suspected of committing crimes should be prosecuted in a fair and non-discriminatory manner** within the framework of international standards, while given the support they need as victims.
- **Criminal justice processes must be gender responsive**, and address the needs of women, in particular young women, including within detention, interrogation, as well as witness protection programmes. Such **gender-sensitive practices** are key to effectively protecting women who are victims of sexual and gender-based violence form secondary victimization and stigmatization.
- **Women survivors of violence, abuses and other human rights violations** must be provided with all possible support. **The rehabilitation and reintegration of women requires tailored strategies** to address their specific needs and minimize risks leading to stigmatization and exclusion.

Principles related to the prosecution of Women and Children

- **Criminal responsibility is individual. Nobody should be detained or prosecuted for crimes committed by family members**. Many women and children come into contact with United Nations listed terrorist groups through family links and should be treated in accordance with the principle of the presumption of innocence. It should not be assumed that such women and children are members of these groups or have carried out acts in support of such groups, and such a determination should be made on a case-by-case basis.
- **There should be a presumption against the prosecution of children, and they should be treated primarily as victims**. Children should not be detained or prosecuted solely for their association with or membership in any armed group, including designated groups. Non-judicial measures should be preferred in relation to children accused of any crimes in relation to terrorist groups. Children's best interests require prioritization of rehabilitation and reintegration in any contact they have with the law.
- **Any prosecution of children should respect internationally recognized standards of juvenile justice**, including in relation to minimum age of criminal responsibility, which the Committee on the Rights of the Child has recommended to be no lower than 12 years of age, preferably between 14 and 16. Justice procedures must consider the age of the child at the time of the alleged criminal act. Children over the age of minimum criminal responsibility may be liable for certain actions, but only under internationally recognized juvenile justice and fair trial standards applicable to children.[5] Individuals must never be subject to the death penalty or life imprisonment without parole for acts they have committed while a child.

5 These include the Convention on the Rights of the Child, the Beijing Rules, the Havana Rules, the Riyadh Guidelines and the UN Model Strategies and Practical Measures on the Elimination of Violence against Children in the Field of Crime Prevention and Criminal Justice and other key principles.

- **Juvenile justice systems should be used for children who have reached the minimum age of criminal responsibility, as opposed to military or special security courts, including for charges of terrorism or national security offenses**. Domestic legislation should not define different (lower) ages of criminal responsibility solely for terrorism related offences or for offences against national security.
- **Torture in all forms is prohibited, as in the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment**. Information obtained through the use of torture shall be inadmissible as evidence.

C. Operational Principles for the coordination of assistance to Member States

- UN agencies should deploy an approach based on international law, including international humanitarian law, international human rights law and international refugee law, and the principles contained in section (B) above, to strengthen legal frameworks, social service work forces and systems, and justice systems to support children and families affected by conflict on an equitable basis, and to facilitate assistance to governments on repatriation, reintegration, and other relevant services and activities in line with their mandates. Their approach should also be in accordance with the United Nations regulations, rules, policies and procedures.
- Requests by Member States for support from the United Nations on the above can be sent directly to any relevant UN agency. Requests by Member States for in country assistance, technical support or advice can be made directly to respective UN Agencies either directly or through the Resident and Humanitarian Coordinators. The Coordination Committee of the Global Counter Terrorism Compact should also be kept informed of these requests and subsequent follow-up activities to ensure system-wide coordination, enhance the coherence and resources available to address the full range of Member State needs, and facilitate reporting on the Organization's work to support Member State implementation of the General Assembly's Global Counter Terrorism Strategy.
- At the global level, requests can also be sent, to the Under-Secretary-General for Counter- Terrorism, acting in his capacity as Chair of the Coordination Committee of the United Nations Global Counter-Terrorism Coordination Compact, who will then disseminate this to all relevant United Nations entities, as well as notify UN in-country leadership; bearing in mind the United Nations Children Fund (UNICEF)'s critical role with regards to children-related issues and well as United Nations system entities and development partners already engaged in-country.
- In responding to requests from Member States for practical assistance, the United Nations will work in consultation with relevant Member States and humanitarian organizations, building on the work being done by relevant United Nations entities, in particular those with field presences in the respective Member States. At the operational level, decisions about the scope of possible assistance will be made by relevant agencies and partners, consistent with their mandates, resources, programmes of cooperation and working modalities.
- Coordination within the United Nations system, both on the ground and at the HQ-level, is of paramount importance, in particular, to prevent duplication of work. Where necessary and relevant, Resident and Humanitarian Coordinators, and relevant Special Envoys and Special Representatives should be informed and may also be involved, so as to facilitate United Nations support.

Coordination and collaboration with humanitarian partners should be prioritized for effective advocacy and engagement to repatriate and support these individuals and should not compromise the principles of humanity, neutrality, independence, and impartiality.

- Concerned States have the primary responsibility to design and carry out repatriations in line with international law and in full respect of the principle of non-refoulement. On an ad hoc basis, the International Committee of the Red Cross (ICRC), may facilitate repatriations in line with its mandate and working modalities. States that wish to seek that facilitation role should reach out directly to the ICRC with a specific request. Prior to responding to the request, the ICRC will discuss its content with relevant authorities and assess its feasibility (including logistical/security aspects and compatibility with IHL and humanitarian principles).
- The United Nations system will also support the requesting Member State in its responsibility to provide such returnees with the necessary rehabilitation and reintegration support. This includes access to individualized age- and gender-appropriate services, including medical care, mental health and psychosocial support, education and legal assistance, with privacy and confidentiality of the utmost concern. All United Nations assistance and support should adhere to the UN Human Rights Due Diligence Policy.
- The Coordination Committee of the United Nations Global Counter-Terrorism Coordination Compact, working closely with the Executive Office of the Secretary-General, will ensure enhanced coordination and information sharing among United Nations entities to strengthen the coherence of UN system-wide response to the protection, repatriation, prosecution, rehabilitation and reintegration of women and children linked with United Nations listed terrorist groups.